

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

أثر ترشيد النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990 - 2014

من إعداد الطالب: حفراد ناصر تحت إشراف الأستاذة: زرواط فاطمة الزهراء

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

- د / زرواط فاطمة الزهراء بروفيسور جامعة مستغانم مقرا

- أ / مصارفية الطيب أستاذ مساعد 'أ' جامعة مستغانم رئيسا

- أ / الشارف بن عطية سفيان أستاذ مساعد جامعة مستغانم مناقشا

السنة الجامعية 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة شكر

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العلم وصلى الله وسلم على اشرف خلقه
سيدنا محمد خير الأنام
أقدم جزيل الشكر إلى الأستاذة المحترمة زرواط فاطمة الزهراء والأستاذ حيمور مصطفى
الذان لم يبخلا علي بالتوجيهات والنصائح والذان كان لهما الفضل على بناء هذا
البحث،
كما أوجه كامل تشكراتي إلى الأساتذة المشرفين على مناقشة هذه المذكرة
وأبي وأمي ولهما مني ألف تحية وسلام وكامل أسرتي
وزملائي في الدفعة، كما أقدم الشكر إلى كامل أساتذتي في الكلية،
وأقدم الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل



الإهداء

اهدي هذا الانجاز المتواضع
إلى من كانا لي سندا و دعما أساتذتي ،
و إلى الولدين العزيزين أرجو رضاهما في الدنيا و الآخرة،
إلى زوجتي الكريمة و أبنائي الأعزاء، إلى كل صديق محب
إلى كافة طلبة الماستر تخصص اقتصاد كمي،
إلى كافة أساتذة العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
جامعة عبد الحميد ابن باديس
مستغانم



قائمة المحتويات

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: النفقات العامة وترشيدها	
1	تمهيد
11-2	المبحث الأول: الإطار العام للنفقات العامة
2	المطلب الأول: الإنفاق العام وتطور مفهومه في الفكر الاقتصادي
3	المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة وخصائصها
4	المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة
7	المطلب الرابع: ضوابط النفقات العامة
9	المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
24-12	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها
13	المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة
15	المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة
18	المطلب الثالث: تطور مفهوم ترشيد النفقات العامة
20	المطلب الرابع: مفهوم ترشيد النفقات العامة
21	المطلب الخامس: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة
24	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام	
31-26	تمهيد
27	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
27	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي
28	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه
31	المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
35-32	المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي
32	المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي
34	المطلب الثاني: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي
35	المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي
36	المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي
36	المطلب الأول: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي
37	المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي
39	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية لأثر ترشيد النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	
41	تمهيد
44-42	المبحث الأول: تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر
42	المطلب الأول: تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2014
44	المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014
53-45	المبحث الثاني: تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى رشادتها 1990-2014
45	المطلب الأول: إصلاح هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998
50	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو
52	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية للخماسي الثاني)
58-54	المبحث الثالث: الدراسة القياسية
58	خلاصة الفصل
59	خاتمة عامة
60	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	تطور نفقات الشبكة الاجتماعية	1-3
48	المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لتطهير المالي للمؤسسات العمومية	2-3
50	توزيع المخصصات المالية لبرنامج النعاش الاقتصادي	3-3
53	المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي	4-3
55	نتائج تقدير النموذج القياسي باستعمال Eviews	5-3
56	الإحصاءات المتحصل عليها من تقدير النموذج	3-6

قائمة الأشكال

الصفحة	عناوين الأشكال	رقم الشكل
13	قانون فاغنز لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	1-1
14	قانون بيكو- وايزمام لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	2-1
37	العلاقة بين النفاق العام و النمو الاقتصادي	1-2
43	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1998-1990	1-3
43	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2009-1999	2-3
44	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2014-2010	3-3
49	المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لتطهير المالي للمؤسسات العمومية	4-3

مقدمة عامة

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولقد ازدادت أهمية النفقة العامة بازياد الحاجات المجتمعية التي تلبها، بحيث أصبحت لها آثار واضحة على مجريات الحياة داخل الدولة وانعكاسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية: النمو، التشغيل، التضخم، توازن ميزان المدفوعات.

إن تزايد حجم الإنفاق العام، ومحدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير والإسراف، وسوء التدبير عموماً، الأمر الذي أضحى معه "ترشيد الإنفاق العمومي" مطلباً أساسياً، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق التطور المنشود ولتنمية الشاملة.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في طريقها إلى التنمية من الناحية المالية نجد سوء عملية التخطيط المالي، وتخلف السياسة المالية للدولة التي تتجلى في عدم قدرة أدواتها على معالجة المشكلات التي تواجهها في عملية النمو، رغم وجود موارد مالية وبشرية، إلا أن غياب إستراتيجية واضحة ودقيقة لتعبئة الموارد المتوفرة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاقتصادية يؤدي إلى فشل هذه المساعي.

عانت الجزائر من اختلال في الاقتصاد الكلي ناتج عن مخلفات الفترة الاستعمارية وانتهاج إستراتيجية تنمية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، وبسبب الأزمة البترولية سنة 1986 تأزمت الأوضاع الاقتصادية، وكان لابد من التحول إلى اقتصاد السوق، عرفت الألفية الثالثة ارتفاع كبير لأسعار المحروقات مما أنعش إيرادات الصادرات، لذا قررت الحكومة إتباع سياسة إنفاقية توسعية وقد ترجمت في ثلاث برامج مالية تنموية اقتصادية تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري واستعادة وتيرة النمو حيث كانت البداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الإشكالية:

ما هو أثر ترشيد النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تستدعي الإجابة على هذا السؤال الرئيسي المرور عبر جملة من التساؤلات الفرعية و التي يمكن

إيجازها فيما يلي:

مقدمة عامة

- هل للإنفاق العام تأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية؟
- ما مدى رشاد النفقات العامة في الجزائر؟
- ما هو تأثير النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نعملد إلى الفرضيات التالية:

- الإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة و ما مدى تأثيرها على مختلف الأنشطة من خلال تحقيق التنمية الكلية.
- سياسة الإنفاق العام في الجزائر تعتمد على النهج التقليدي مما يحد من رشادتها.
- يمكن للدراسة التحليلية و القياسية أن تعطي نقاط تفسيرية لتأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على بعض مفاهيم النفاق العام و النمو الاقتصادي.
- تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة و ترشيدها.
- محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تتمثل في ضبط المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة و ترشيدها، وإبراز دورها المهم كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إعطاء نظرة حول أثار سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990-2014..

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: و تمثلت الحدود الزمنية في مدة دراسة هذا البحث للفترة الزمنية الممتدة بين 1990 و 2014.

مقدمة عامة


المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

اعتمدنا في دراستنا بناء على التساؤلات و الفرضيات المطروحة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يساعدنا على وصف الظاهرة و ربط الأسباب بالنتائج، كما اعتمدنا المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية و القياسية أثناء استقرائنا للمعلومات و الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة باستعمالنا برنامج Eviews 09.

خطة البحث:

لأجل معالجة الإشكالية قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

حيث كان الفصل الأول بعنوان النفقات العامة و ترشيدها، عالجننا من خلاله مبحثين حيث جاء بالمبحث الأول الإطار العام للنفقات العامة، أما المبحث الثاني خص بدراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة و ترشيدها، و بالنسبة للفصل الثاني كان بعنوان الإطار النظري للنمو الاقتصادي و علاقته بالإنفاق العام، حيث تناولنا من خلاله ثلاث مباحث، الأول خصص للمفاهيم العامة حول النمو الاقتصادي، و المبحث الثاني كان بعنوان التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، و المبحث الثالث تناول العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، و كان عنوان الفصل الثالث و الأخير دراسة تحليلية و قياسية لأثر ترشيد النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014، عرف هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول كان له طابع تحليلي بعنوان تحليل تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لنمذجة قياسية حول الظاهرة المدروسة للفترة الممتدة بين 1990-2014.



الفصل الأول

النفقات العامة

وترشيدها

مقدمة الفصل

لقد ساهم تطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها ليشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي. إن هذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.

وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإن سياسة الإنفاق العام يجب أن تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنباً لعدم الرشاد ونقص الفعالية لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا تـهـصر لها إذ يكون دورها زيادة على تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم و تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

مما سبق ذكره سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم النفقات العامة و ظاهرة تزايدها و الإطار النظري لترشيدها.

المبحث الأول: الإطار العام للنفقات العامة

ازدادت الأهمية و الدور الكبير للسياسة المالية إذ أن مضمونها يكمن في كونها التنظيم الذي تستعمله الدولة في توجيه برامجها الاقتصادية و التي تشمل الإيرادات و النفقات و لهذا أصبح لزاما على الدولة أن تتدخل من أجل ضمان السير الحسن و تفعيل الأداء الاقتصادي و في إطار ذلك تبرز النفقات باعتبارها أهم أداة للسياسة المالية و التي بدورها تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إذ أن تطورها التاريخي يبرز مدى أهميتها في جميع الجوانب .

المطلب الأول: الإنفاق العام و تطوره في الفكر الاقتصادي

مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بالعديد من المراحل التي تحدد فيها مفهومه حسب دور الدولة و الوظائف المنوط بها و كان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المختلفة¹.

1- الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

تميز الفكر الكلاسيكي بالتمييز الضيق لدور الدولة حيث لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة و محددات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات الاقتصادية و يعتبر أدام سميث ADAM SMITH من بين أهم المفكرين الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة و كانت نظرتة للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة و بالتالي لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال بل انه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أب لأغراض غير منتجة ، و قد وافقه العديد ممن جاءوا بعده أمثال دافيد ريكاردو DAVID RICARDO و يرى جون باتيست ساي JEAN BAPTISTE SAY أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة و دعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام لتوفير رأس المال كما أن جون ستيوارت ميل JEAN STEWART MILL قيد تدخل الدولة للصالح العام و عارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها أدام سميث .

مما سبق يتضح أن الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يتمحور حول حياده و تقييد حجمه إضافة إلى الاهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة و إقرار أولوية النفقات في التقدير.

2- الإنفاق العام في الفكر الكينيدي

تضمن كتاب الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز JEAN MEYNARD KEYNES نقدا شديدا للنظرية الكمية للنقود و تطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و بالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة و تزايد الاهتمام بها كونها تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية و يرى كينز و أتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم

¹الصاديق نصر الشائي، مقال بعنوان الإنفاق العام و دور الدولة في الماضي و الحاضر، مصر، 18-05-2009.

من خلال أدوات السياسة المالية و خاصة النفقات العامة و التي تساهم في زيادة الطلب الكلي و بالتالي فان للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي من خلال

1-2- زيادة الطلب الاستهلاكي: و يتم ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً قريباً إلى المساواة، إلى جانب قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخل المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية.

2-2- زيادة الطلب الاستثماري:

فعند ارتفاع معدل البطالة تقوم الدولة بإقامة مشاريع استثمارية إضافة إلى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة أو تخفيض نسبة الضرائب.

3- الإنفاق العام في الفكر النقدي

ارتكزت النظرية النقدية على العديد من الافتراضات حيث ركزت على كمية النقود و السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية و بالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية و خاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة باعتباره السبب المولد للتضخم، و يرى النقديون انه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة و في الأجل القصير بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة هدفها التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي، و ذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق العام الجاري خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو و كذلك تخفيض الاستثمارات العامة.

المطلب الثاني: تعريف النفقات العامة و خصائصها

تعددت التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة و اختلفت باختلاف المذاهب الاقتصادية و هذا التباين جعلها تكتسي جملة من الخصائص التي ميزتها عن العديد من المفاهيم الأخرى.

1- تعريف النفقة العامة:

تعرف على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها و مؤسساتها و هيئاتها و وزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة كما تعرف النفقة كما يلي:

1-1- النفقة في اللغة: مشتقة من كلمة نفق و هي تدل على انقطاع الشيء و ذهابه، و منه نفقت الدابة

أي ماتت، و نفق البيع أي راج و ذلك أنه يمضي فلا يكسد و لا يقف، و سميت النفقة لأنها تمضي لوجهها و يقال انفق الرجل أي ذهب ما عنده و رجل منفاق أي كثير النفقة¹.

¹ باسم احمد عامر، نظرية الانفاق العام في ضوء القرآن الكريم، الاردن، 2010، ص 25

2-1- النفقة في الاصطلاح: هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة، أو هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من اجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين و تأخذ أشكال متعددة حيث أنها يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين، أو منح الإعانات كما يعرف البعض على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدى تنظيماها) قصد تحقيق منفعة عامة¹.

2- خصائص النفقات العامة: تتمثل أبرز خصائصها في النقاط الآتية

1-2- النفقة العامة مبلغ نقدي مع تطور الدولة و تعدد مؤسساتها و كثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تشمل الشكل النقدي باعتبار النقود وسيطا للتبادل و من السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي.

2-2- مصدر النفقة العامة خزينة الدولة فالجهة التي تتولى عملية الإنفاق هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول فيها و المقررة من السلطة التشريعية.

3-2- هدف النفقة تلبية الحاجات العامة إن الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام و تلبى حاجات عامة مثل المحافظة على الأمن الداخلي.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

للفنقة العامة العديد من التقسيمات التي تنسم بها و ذلك وفق جملة من المعايير التي تجعل منها تقسيمات مضبوطة، يمكن إيجازها في الآتي²:

1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات كما يلي:

أ- النفقات العامة الاقتصادية و تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات ذات أهداف اقتصادية كالمشاريع الاستثمارية و التنمية المتنوعة.

ب- النفقات العامة الاجتماعية تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية مثل المبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد كما تتضمن النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية و التعليمية و الترفيهية و الضمان الاجتماعي.

ج- النفقات العامة الإدارية تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب و أجور العاملين في الإدارة الحكومية كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من اجل إعداده أو تدريبه و يدخل ضمنها أيضا المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي.

¹ إيمان بوعقاز، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، 2001-2011، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، 2015 ص 4
² محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الأردن، دار النشر و التوزيع و الطباعة 2007 ص 134-141

د- النفقات العامة العسكرية تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة و استمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب و أجور و نفقات إعداد و دعم القوات المسلحة .

هـ- النفقات العامة المالية تتضمن النفقات العامة المخصصة من اجل أداء أقساط و فوائد الدين العام و الأوراق و السندات المالية الأخرى.

2- حسب دوريتها و انتظامها حسب هذا التقسيم يتم تمييز نوعين من النفقات نفقات عادية و نفقات استثنائية

أ- النفقات العامة العادية هي تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا دون أن يعني هذا الانتظام و التكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته و مثالها الرواتب و الأجور و نفقات الصيانة.

ب- النفقات العامة الاستثنائية هي تلك النفقات العامة التي تتكرر بانتظام و تتميز بالدورية فهي تحدث على فترات متباعدة و بصورة غير منتظمة و مثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة نفقات مكافحة البطالة.

3- حسب نطاق سريانها يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق و يمكن تقسيمها إلى نفقات عامة مركزية و نفقات عامة محلية يمكن التمييز بينها على أساس جملة من المعايير أهمها

أ- معيار المستفيد من النفقة تعتبر النفقة العامة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله مثل نفقات الأمن و الدفاع و إذا كانت النفقة موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية مثل نفقة إيصال الكهرباء و الماء .

ب- معيار من يتحمل عبء النفقة العامة تعتبر النفقة العامة مركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة و تكون النفقة العامة محلية إذا تحمل عبئها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم.

ج- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة يرى بعض الاقتصاديين أن حيز المعيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة فالنفقة العامة مركزية إذا وردت في الموازنة العامة، و محلية إذا وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها و من يتحمل عبئها .

4- حسب أثارها من الإنتاج الوطني تقسم حسب هذا المعيار إلى قسمين

أ- النفقات العامة الحقيقية تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني و هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع و الخدمات و منها مرتبات و أجور موظفي الدولة و ينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و نوع الإنتاج و يولد دخلاً ممن يزودون الدولة بهذه السلع و الخدمات.

ب- النفقات العامة التحويلية هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي فقط تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد و الجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني و هي عادة تتم دون مقابل .

5- تقسيم النفقات العامة في الجزائر

أ- نفقات التسيير:

و هي تلك النفقات التي لا تأتي بقيمة مضافة للاقتصاد الوطني بل هي نفقات تستعمل لسير أجهزة الدولة الإدارية و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب كل باب تندرج تحته سبع فقرات و هذه الأخيرة بدورها تضم نحو تسعة و تسعين فصلا و عدد المواد التي يشملها الفصل غير محدودة و يمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات الباب الأول و الثاني الممثلة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية و الباب الثالث و الرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات و تتمثل الأبواب التي تجمع فيها نفقات التسيير كالتالي

الباب الأول أعباء الدين العمومي و النفقات المحسوبة من الإيرادات و يشمل الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.

الباب الثاني تخصيصات السلطات العمومية و تشمل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها كالمجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و المجلس الدستوري و هي نفقات مشتركة بين الوزارات .

الباب الثالث النفقات الخا²ة بوسائل المصالح و تشمل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات .

الباب الرابع التدخلات العمومية و تشمل نفقات التحويل التي تقسم بدورها بين مختلف أ²نصاف التحويلات² سب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن .

2- نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي و منه زيادة ثروة البلاد فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و التي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة و يضاف إلى تلك النفقات الاستثمارية إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

و تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن و هذه النفقات تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية و إن تلك النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات وتتضمن نفقات التجهيز ثلاثة أبواب و هي:

الباب الأول الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة .

الباب الثاني إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

الباب الثالث النفقات الأخرى برأسمال

و هناك تقسيم آخر يقوم على أساس معيار المقابل المباشر للإنفاق العام و الذي بدوره يقسم النفقات العامة إلى نفقات المصالح و هي تهدف إلى مكافئة المنافع و الخدمات و الأدوات المقدمة للإدارة.

من خلال عرض مختلف التقسيمات الواردة بشأن النفقات العامة نستخلص أن تنوعها و تعددها إنما هو تبعاً لطبيعتها أو الغرض الذي يراد تحقيقه منها و بالنمط الذي يفرز معه العديد من التقسيمات للنفقات العامة و الذي من خلاله يتم الوصول إلى الهدف الذي يتم السعي لتحقيقه من خلال مختلف تلك التقسيمات و هذه المرحلة تسمى بالمرحلة المحاسبية .

المطلب الرابع: ضوابط النفقة العامة

إن تحديد الدولة للنفقات العامة و إنفاقها من أجل إشباع الحاجات العامة يتأسس على ضوابط و قواعد يجب أخذها بعين الاعتبار و هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالنهج السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للدولة و تتمثل تلك القواعد فيما يلي

1- ضابط تحقيق أكبر قدر من المنافع

بين بعض الكتاب أن الحد الأمثل للإنفاق يتحقق حين تتعادل المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة إذا ما بقيت في يد الأفراد و أنفقت كدخل لهم و يتحقق المستوى الأمثل للمجتمع من مجموع المستويات الفردية و هذا المبدأ يسمح بتحديد حجم الإنفاق العام و ذلك بالتوسع في الإنفاق إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الإضرار الحدية المترتبة على الضرائب المنافع الحدية المترتبة على الخدمة كما يبرر هذا المبدأ فرض ضرائب بنسبة أعلى على الأفراد الذين يعود عليهم نفع أكثر من مشروع معين من مشروعات الدولة .

2- ضابط الاقتصاد في النفقة

و تعني تجنب الدولة و هيئاتها الإسراف و التبذير في الإنفاق بلا مبرر له و لا نفع يرجى منه و تكمن أهمية هذه القاعدة في كون أن المال المقصود يقومون عليه أفراد لا يملكونه و بالتالي فإنهم لا يحرصون عليه بالقدر الذي يحرصون على أموالهم مما يدفعهم إلى البنج و التبذير و اللامبالاة في عميلة الإنفاق، إن الاقتصاد في الإنفاق العام لا يعني الشح في الإنفاق أو ادخار المال أو الإحجام عن الإنفاق حتى على الأمور التي يتضح من وراءها تحقيق منافع اجتماعية كبيرة فهذا بدوره يتنافى مع القاعدة بعينها .

و في هذا الصدد يتوجب على الدولة توفير رقابة مالية جيدة تشمل كل بنود النفقات العامة مدعمة برأي عام واعي و ساهر على مصلحته العامة بالإضافة إلى جهاز إداري عالي الكفاءة و واعي بمسؤوليته و حدودها زيادة على ذلك تعاون جهود الرقابة الإدارية و التشريعية في كشف أوجه الإسراف و التبذير و معاقبة مرتكبيه .

3- ضابط الترخيص

تخضع النفقة لإذن مسبق من الجهة المختصة و هذا الإذن قد يختص بتقريره البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزمني و المكاني، و تعد قاعدة الترخيص مظهرا من مظاهر الاختلاف بين النفقات العامة و النفقات الخاصة و ذلك لأن الأولى هي الوحيدة التي تخضع للإذن المسبق من الجهات المعنية و يتم الحصول على هذا الترخيص وفقا لإجراءات معينة، أما النفقات الخاصة فيكفي أن تصدر ممن يملك حق الإنفاق فيها الفرد أو الشركة الخاصة دون الحاجة إلى ادن مسبق .

4- ضابط ضمان استمرار المنفعة والاقتصاد

لكي يكونا ضابطي المنفعة العامة و الاقتصاد في النفقة مجديين لابد من القيام بعملية الرقابة على النفقات العامة رقابة قبلية و بعدية فقبل اعتماد الميزانية يقوم البرلمان بمراقبة البرنامج و الخطط الحكومية في المجالات المختلفة من خلال مناقشة بنوده و هذا يخول لهم الإفصاح عن أي سقم أو اعوجاج في ذلك البرنامج الذي من شأنه أن يبدد الأموال العامة، و بعد ذلك الاعتماد تقوم الهيئات التي يخول لها القانون بالمراقبة البعدية أي بعد صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع و بالتالي فإن كل نفقة تنفذها الدولة أو احد الهيئات الممثلة لها يجب أن ترخص من طرف الأمر بالصرف و يؤشر عليها المراقب المالي قبل أن يقوم المحاسب العمومي بأدائها لتقوم المتفشية العامة و مجلس المحاسبة بالرقابة للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها و مدى التسيير العقلاني للأموال العامة و إذا تبين وجود مساس بتلك الأموال فتنحرك المسؤولية اتجاه المخالفين .

المطلب الخامس: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة

للنفقات العامة أثارا بارزة على جميع مجالات الحياة في الدولة سواء الاقتصادية الاجتماعية أو السياسية و يختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى و من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمستوى الإنفاق العام هي الناتج الوطني، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار، الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي و توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

1- أثار الإنفاق العام على الناتج الوطني

تحدث النفقات العامة أثارا اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد و رغبتهم في العمل و الادخار و الاستثمار و تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج و القوى المادية للإنتاج.

أ- أثار النفقات العامة على قدرة الأفراد و رغبتهم في العمل و الادخار و الاستثمار تزيد النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة و التعليم من كفاءة الأشخاص على العمل كذلك فان النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية كالمدافع الخارجي و القضاء تهييء الظروف التي يصعب من دونها عملية الإنتاج فهي توفر الأمن و الاطمئنان للأشخاص من اجل القيام بنشاطاتهم و تؤدي إلى توزيع الدخول بين الأفراد و تزيد من إمكانياتهم في الادخار.

ب- أثار الإنفاق العام على انتقال عناصر الإنتاج تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة و ذلك عن طريق إنشاء مدن و مجمعات سكنية و مناطق صناعية في أماكن جديدة، و من القطاع العام إلى الخاص أو العكس، و من نشاط اقتصادي آخر، و ذلك بتشجيع بعض النشاطات و دعمها و غالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

ج- أثار الإنفاق العام على القوى المادية للإنتاج يقصد بها تلك الموارد الطبيعية، القوة العاملة، و رأس المال و التطور التكنولوجي بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال و من ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية خاصة في المدى الطويل إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

يجب الإشارة هنا فيما يخص اثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين مهمتين هما

- الزيادة في الإنفاق العام غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانيته.

- يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام مثل الضغوط التضخمية بسبب طول فترة المشاريع وتجنب استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث التكاليف والعوائد

2- الإنفاق العام ومستوى الاستهلاك

إن مستوى الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل هذا الأخير يرتبط بدوره بمستوى الإنتاج في الاقتصاد فإذا كان اثر الإنفاق العام على الإنتاج ايجابيا فسيكون أثره النهائي على مستوى الاستهلاك ايجابيا و يختلف هذا الأثر من مجتمع إلى آخر حسب توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد و حسب الميل الحدي للاستهلاك فكلما كان هذا الميل اكبر كانت الزيادة في الاستهلاك أكثر و لهذا كان الإنفاق الذي يرفع من مستوى دخول الفقراء يزيد من مستوى الاستهلاك أكثر من الإنفاق العام الذي سيستفيد منه أصحاب الدخل المرتفعة لذا تعد الإعانات الاجتماعية من أهم أنواع النفقات تأثير على مستوى الاستهلاك و يتضح الأثر المباشر للإنفاق على الاستهلاك من عدة أوجه أهمها

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي

و ذلك عن طريق شراء الحكومة لسلع و خدمات استهلاكية من اجل تسيير الأجهزة الحكومية إضافة إلى دفع أجور و مرتبات الموظفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع و خدمات

- زيادة الإنفاق الاستثماري

و هذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين و بالتالي ارتفاع دخول العاملين في المشاريع الاستثمارية مما يزيد في مستوى الاستهلاك لديهم .

3- النفقات العامة ومستوى الأسعار

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها اقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص مثل الإعانات الاجتماعية كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له اثر مختلف على الأسعار فإذا وجهت النفقات للاستثمار فان ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار و السبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب و يكون مستوى التوازن عند مستوى الأسعار أقل من المستوى السابق أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و السبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج لهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام فيكون اثر النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي و يكون كبير في حالة الازدهار لذا يرى العديد من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد و انكماشية في حالة الإنعاش الاقتصادي

4- آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها حيث يتحدد توزيع الدخل في الدولة الرأسمالية وفقا لقوانين السوق في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات و هو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله اقرب للعدالة و المساواة و تباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه و ذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني و من ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج تتمثل في الأجور، الفوائد، الربح و الأرباح أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين و تتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة أو عن طريق النفقات العامة التي تؤدها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة مثل نفقات الأمن، الدفاع العدالة، فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية .

و تجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويلها فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحابها الدخول المرتفعة و من الرسوم و أملاك الدولة فإن أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية و دون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقات المتوسطة و الفقيرة أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد فإن أثر النفقات العامة سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية و إلى زيادة الأسعار و ظهور التضخم مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي و مستوى التشغيل في الاقتصاد .

5- اثر النفقات العامة على الطلب الفعلي و مستوى التشغيل تشكل النفقات العامة جزءا هاما من

الطلب الفعلي هذا الجزء يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة و تحقيقها لدور الدولة المنتجة و من هنا فإن النفقات العامة تلعب دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل الكلي و مستوى الناتج الوطني الجاري عن طريق التأثير على الطلب الفعلي.

أ- آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي يختلف أثرها باختلاف حجمها و نوعها أي فيما كانت حقيقية أو تحويلية فالنفقات الحقيقية تشكل طلبا إضافيا على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي و الدخل الوطني أما النفقات التحويلية فإن أثرها يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها فإذا

استخدمت لشراء سلع وخدمات من داخل الاقتصاد الوطني فإنها تزيد من مستوى الطلب الفعلي أما الجزء الذي يستخدم في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية أو في دفع إعانات للدول و هيئات خارجية و في تسديد ثمن الواردات فهذا يشكل تسرباً من دورة الدخل و لا يؤدي إلى أي زيادة في الطلب الفعلي.

ب- تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل

إن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العدالة الكاملة و الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني و كذا زيادة معدل النمو الاقتصادي.

يساهم الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي و زيادة الاستهلاك و ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار و بالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل و المحافظة على استقراره و ذلك من خلال

- التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع و الخدمات فتكون طلباً إضافياً على الموارد الإنتاجية المستخدمة و التي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة و هي العمل، رأس المال، التنظيم و الابتكار .

- تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعاً لتغيرات الدورة الاقتصادية ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص أما في فترات الكساد فينخفض الإنفاق الخاص ما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها و تعتمد في تمويله على عدة مصادر منها الدين العام و الإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي تخفيف حدة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، حيث أنه البطالة تعني انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلباً على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار و هي حلقة مفرغة بطبيعتها و هنا يسمح التوسع في الإنفاق الحكومي بتحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال الإعانات المقدمة .

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها

قام بعض الاقتصاديين بإعطاء تفسيرات علمية لظاهرة تزايد الإنفاق العام، من خلال تقديم بعض القوانين و النظريات كما أقرروا بوجود أسباب لهذه الظاهرة فمنها الاجتماعية، الاقتصادية، العسكرية و الإدارية، و هو ما ستم معالجته في هذا المبحث

المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد أثارت ظاهرة تزايد الإنفاق العام عبر الزمن و التي مست الكثير من الدول (على اختلاف أنظمتها الاقتصادية و تباين درجات تقدمها) اهتمام الاقتصاديين الذين توصلوا في الأخير و اعتمادا على الإحصائيات و الدراسات التي قامت بها بعض الدول إلى وضع قوانين عامة تفسر ظاهرة نمو النفقات العامة كما و تنوعها كيفا، إذ تندرج هذه القوانين ضمن قوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

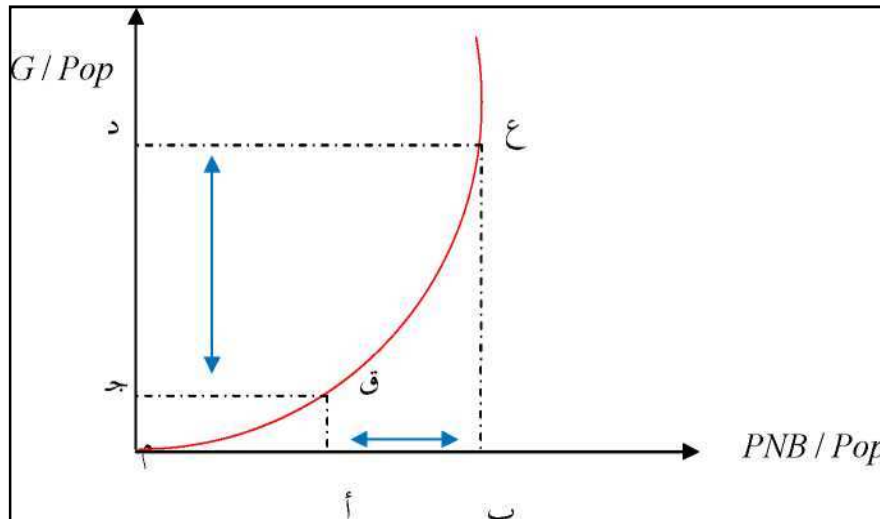
و من أهم القوانين في هذا المجال قانون أدلف فاغنر "Adolphe-Wagner" و نظرية بيكوك-وايزمان "Peacock-Wiseman"، كيلهما تناولوا الأسباب الحقيقية لظاهرة تزايد النفقات العمومية.

1- قانون تزايد نشاط الدولة أو قانون فاغنر

قدم هذا القانون من طرف الاقتصادي الألماني فاغنر سنة 1883 حيث عالج الظاهرة من منظور تاريخي، اقتصادي و مالي، إذ أرجع التزايد في حجم الإنفاق العام إلى التطور الصناعي و ما انجر عنه من تزايد في المتطلبات الاجتماعية لتلك المجتمعات، أي أنه كلما حدث نمو في متوسط دخل الفرد لابد من حدوث نمو في القطاع العام استجابة له .

كما يتم التعبير عن هذا القانون بالعلاقة بين نمو النفقات العامة كنسبة من الدخل الوطني و نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فحسب فاغنر كلما حققت الدولة معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيؤدي لزيادة نشاطها، و من ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (1-1) التالي لتوضيح قانون فاغنر¹.

الشكل رقم (1-1): قانون فاغنر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس- مصر، 1995، ص 45

¹ علي لطفي، المالية العامة، دراسة تحليلية، مكتبة عين الشمس- مصر، 1995 ص 45

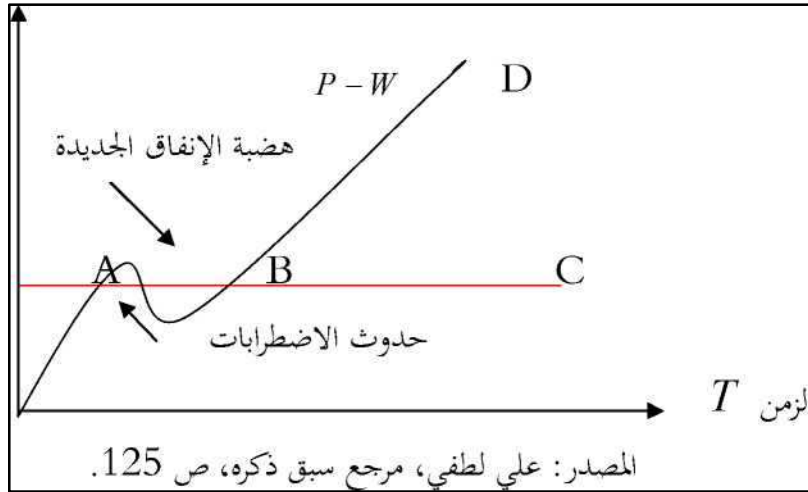
بحيث يمثل PNB / Pop : نصيب الفرد من الدخل الوطني و يمثل G / Pop : متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية.

كما تمثل النقطة (ق) العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و متوسط نصيبه من النفقات الحقيقية في سنة معينة و لتكن السنة (ن)، بينما تمثل النقطة (ع) هذه العلاقة بعد فترة معينة و لتكن السنة (ن+4). و يتضح من الشكل أن العلاقة بين المتغيرتين كانت م-أ- م ج و أصبحت خلال السنة (ن+4) م-ب- م و يظهر جليا أن المسافة ج د < أ ب ما يعني أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نصيبه في الدخل الوطني الإجمالي.

2- فرضية الأثر الإزاحي

قدمت هذه الفرضية من قبل الأستاذان بيكوك و وايزمان اللذان اشتغلا كمدرسين في مدرسة لندن للاقتصاد و كان ذلك سنة 1961، حيث قاما بدراسة الإنفاق العام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955، و توصلا أن الإنفاق العام يأخذ نمطا مشابها للقفزات كما لاحظنا أن تطوره عبر الزمن يشبه الهضبة التي تنتابها الارتفاعات، إذ يمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح فرضية بيكوك و وينمان:

الشكل رقم (2-1): قانون بيكوك_ وايزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



يمثل المنحنى P-W تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني عبر الزمن، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي لارتفاع هذه النسبة إلى غاية النقطة A بفعل أثر الإزاحة و من المفروض أن تسير نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني من النقطة B إلى النقطة C، إلا أن تدخل كل من أثر التركيز التفتيشي حال دون ذلك فارتفعت تلك النسبة إلى غاية النقطة D.

و يرجع كل هذا إلى ثلاث تأثيرات هي:

أ- أثر التركيز: "L'effet de concentration" الذي يتولد من رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية و تحقيق التوازن الاقتصادي.

ب- أثر الإزاحة: "L'effet de déplacement" المقصود به إزاحة الإنفاق العام المرتفع و الإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المنخفض و الإيرادات الضريبية المنخفضة، و يحدث هذا نتيجة الاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب الزيادة في الإنفاق العام و بالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب، لكن و مع مرور الأزمنة لا تعود تلك النفقات العامة إلى نصابها الأول لأن المجتمع أصبح قادر على تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق و بالتالي تمويل النفقات المرتفعة، إذن يبقى الإنفاق العام في مستوى أعلى .

ج- أثر التفتيش: "L'effet d'inspection" ينجم عن تطور دور الدولة و تدخلها في مختلف المجالات فضلا عن الحروب و التصديقات الاجتماعية.

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد النفقات العامة، التزايد الظاهري ما يعني زيادة النفقات العامة دون زيادة المنفعة المترتبة عنها و التزايد الحقيقي أي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق العام، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر.

1- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

تشهد الأول في ظل هذا النوع من الزيادة رصد مبالغ مالية ضخمة بغرض إنفاقها دون أن ترفق تلك الزيادة في النفقات خدامات إضافية ما يعني ثبات مستوى الخدمات ذلك أو تراجعها، كما يعرف الارتفاع الظاهري للنفقات العامة بأنه تزايد الأرقام المعبرة عن الإنفاق العام دون أن يقابله زيادة في نصيب الفرد من السلع و الخدمات لإشباع حاجاته العامة¹. و من أهم أسباب الزيادة الظاهرية تلك ما يلي:

أ- التزايد السكاني و التوسع الجغرافي²:

من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي و التوسع الجغرافي إلى زيادة النفقة العامة نتيجة ارتفاع الحاجات العامة، غير أن نمو النفقات ذلك لا يقود بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد الواحد و عليه تكون تلك الزيادة ظاهرية. كما قد يحدث تغير في هيكل السكان كارتفاع عدد المسنين ما يتطلب توفير

¹نوراد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان 2005، ص 53.
²طارق حاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، طبعة أولى، عمان، 1999 ص 135

الرعاية الصحية لهم و بتالي زيادة النفقات المخصصة لقطاع الصحة، فمثل هذه النفقات تكون حقيقية لأنها رفعت من مستوى الخدمات و بالضرورة من نصيب الفرد فيها، و عليه يمكن للتزايد السكاني أن يؤدي إلى نمو حقيقي في الإنفاق العام إذا كان على شكل تغير هيكل.

ج- انخفاض قيمة النقود¹:

هو تراجع مقدار ما يمكن الحصول عليه من السلع و الخدمات بنفس المقدار من النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى أو ما يعرف بانخفاض القيمة الحقيقية للنقود التي تظهر في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يتطلب رفع القيمة الاسمية لها أي الرفع من حجم النفقات العامة مقابل الحصول على نفس الحاجات التي كان بالإمكان توفيرها من قبل و بمقدار أقل من النقود و هذا لتراجع القدرة الشرائية.

د- اختلاف طرق المحاسبة القومية²:

أدى اختلاف طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات المستمرة إلى زيادة النفقات الظاهرية، إذ تم الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات و النفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة، كقاعدة الشمولية التي تقتضي تقييد الإيرادات و النفقات الكلية دون إجراء المقاصة بينهما، و هو ما انعكس على حجم النفقات العامة التي باتت تعرف تزيدها و ارتفاعا من سنة لأخرى.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

يعرف التزايد الحقيقي للنفقات العامة على أنه الارتفاع في الحجم الكلي للإنفاق العام مقابل الحصول على منفعة إضافية دون أن تتغير مساحة البلد و لا عدد سكانه، و غالبا ما يرتبط هذا النمو بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد بغية الرفع من متوسط نصيبهم في الخدمات العامة . و يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للارتفاع الحقيقي في الإنفاق العام كالتالي:

أ- الأسباب الاقتصادية:

من أهم العوامل الاقتصادية التي تحسن مستوى نصيب الفرد من السلع و الخدمات:

- ارتفاع الدخل الوطني:

ينجم عن نمو الدخل القومي تحسن الإيرادات الذي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها العامة و بالتالي التوسع في انجاز المشاريع الاقتصادية العامة قصد الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وكذا دعم معدلات النمو الاقتصادي، كما أن ارتفاع الدخل الفردي يقود نحو زيادة الطلب على السلع و الخدمات العامة كونها تعتبر ذات مرونة داخلية عالية.

¹ طارق حاج، مرجع سبق ذكره، ص 186
² نفس المرجع السابق، ص 187

- المنافسة الاقتصادية الدولية والدورة الاقتصادية:

إن تخوف الدول الناشئة من عدم قدرة اقتصادياتها على مجابهة التنافس الدولي يدفعها لتدعيم الصناعة الوطنية في شكل إعانات حتى تتمكن من مجابهة السلع المستوردة في الأسواق المحلية، أو مساعدته بعض المنتجين قصد تمكينهم من تصدير سلعهم إلى الأسواق الدولية، كما أن حركة الدورة الاقتصادية قد تدفع بالدولة لرفع نفقاتها العامة، باعتبارها أداة أثبتت فعاليتها في حل الأزمات كالركود الاقتصادي من خلال دفع الطلب الكلي الفعال بغية تصريف الإنتاج وتحريك الاقتصاد.

ب- الأسباب الاجتماعية:

أدى ارتفاع الوعي الثقافي لدى الأشخاص إلى رفع سقف مطالبهم الاجتماعية¹، ما يستوجب زيادة النفقات العامة قصد توفير مختلف الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة أو الاستجابة للطلب المتزايد على خدمات أخرى مثل الهياكل الرياضية والثقافية، الأمن العمومي والنقل.

ج- الأسباب المالية:

تتلخص في نقطتين هما توفر فائض في الإيرادات العامة و سهولة الإقراض

- توفر فائض في الإيرادات العامة²:

يحدث الفائض في الإيرادات العامة نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب على الدولة تغطيتها والذي يعتبر من العيوب كونه يحمل الأشخاص أعباء إضافية عند التحصيل، كما أنه يشجع الدولة على الإنفاق أكثر عن طريق خلق أبواب إضافية.

- سهولة الإقراض:

قد يكون القرض العام أو الإصدار النقدي الجديد الدافع نحو التوسع في النفقات العمومية لاعتباره حلا يعالج العجز في الموازنة بين الإيرادات و النفقات، غير أن الإقراض العام يؤدي لزيادة الدين العام و ما ينجر عنه من دفع للفوائد و بالتالي الرفع من حجم الإنفاق العام.

د- الأسباب الإدارية:

كما ارتفعت أرقام الإنفاق الحكومي كنتيجة لإعادة نظر دورية و مستمرة في التقسيمات الإدارية و ما ينجر عنه من ارتفاع في عدد الدوائر و الولايات، فضلا عن توسع وظائف الدولة و تنوعها ما يتطلب خلق العديد من المصالح و الإدارات و يفرض التكفل بمستخدميها.

¹ طارق اصح مرجع سبق ذكره، ص 188
² نوزاد عبد الرحمن هيتي مرجع سبق ذكره، ص 29

هـ- النفقات العسكرية:

شهد العالم خلال القرنين المنصرمين نزاعات و حروب زادت من جاهزية العديد من جيوش العالم تحسبا لمثل تلك الظروف و حماية لمنشأتها و مواطنيها، ما يدعي تجديد و تحديث الترسانة العسكرية، الأمر الذي يتطلب رصد مبالغ مالية ضخمة، تساهم و بشكل قوي في الرفق² من النفقات العامة للدولة فمن الملاحظ استحواذ قطاع الدفاع على حصة الأسد في أغلب ميزانيات دول العالم، كما أن إعادة الإعمار بعد الحروب تتطلب أموالا طائلة و تعد ضمن النفقات العسكرية أحيانا لاعتبارها تكاليف حرب.

المطلب الثالث: تطور مفهوم ترشيد النفقات العمومية

من الضروري أن تخضع³ النفقة العامة لمبدأ أكبر منفعة بأقل تكلفة الذي يترتب على تطبيقه أمرانها:

- ضرورة تحقيق المنفعة العامة بأقل نفقة ممكنة و يعرف بمبدأ الوفرة في الإنفاق و يتوجب تحديد دقيق للمنفعة و ما يترتب عنها من نفقة.
- ضرورة تساوي المنفعة المترتبة على النفقة م² عبء الضريبة الذي يتحمله المكلف و للوصول إلى الحد الأمثل للإنفاق العام يتوجب الخد بمفهوم ترشيد الإنفاق العام الذي عرف تطورا في أساليبه و وسائله من خلال خمس مراحل يمكن إيجازها في الآتي¹:

1-مراحل تطور مفهوم ترشيد النفقات العامة:

1-1- مرحلة التوازن المالي و الرقابة المحاسبية الميزانية الكلاسيكية قبل عام 1920

تعد ميزانية الاعتماد و البنود التي ظهرت في بداية القرن الثامن عشر بهدف تأكيد توازن الميزانية من الناحية المالية دون إحداث فائض أو عجز و هي تعكس المفهوم التقليدي لترشيد الإنفاق العام متمثلا في تحقيق الرقابة المستندة على الإنفاق العام قبل الصرف و بعده و ذلك بالتقسيم الإداري لتحديد مراكز المسؤولية و التقسيم النوعي بهدف تخصيص⁴ النفقات باعتبار أن ذلك التقسيم يمثل إحدى قاعدتي مبدأ العمومية و الذي يعد الالتزام به من مبادئ الميزانية و من أهم متطلبات ترشيد الإنفاق العام بالمفهوم التقليدي .

2-1- مرحلة التوازن الاقتصادي النموذج الكينزي 1930-1950

حيث ظهر من خلالها التقسيم الاقتصادي من خلال تقسيم الميزانية إلى ميزانية جارية تمويل من الضرائب و ميزانية رأسمالية تمويل من القروض العامة و هذا ما يعكس التطور في الدور الوظيفي للإنفاق العام و الاعتماد عليه في توجيه الاقتصاد الوطني و السماح بتمويل الإنفاق الاستثماري عن طريق القروض للنهوض

¹محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الاسكندرية الدار الجامعية، 2006، ص 109

بالبنية التحتية و بالتالي يعكس هذا التقسيم التطور في مفهوم ترشيح الإنفاق العام باعتباره أن درجته تزداد كلما زادت مساهمته في إدارة الاقتصاد الوطني و تخليصه من أزماته الانكماشية و التضخمية.

3-1- مرحلة الرقابة التقييمية وإبراز الدور الوظيفي للدولة 1950-1965

ق٢ تبلور هذا الاتجاه في التوصيات التي تضمنتها لجنة "هوفر الأولى" التي دعت إلى تقسيم الميزانية إلى وظائف و مشروعات مع الاعتماد على ميزانية الاعتمادات و البنوك كتقسيم ثانوي، و ق٢ نشأ عن هذا الاتجاه، ص٢ور التقسيم الاقتصادي الوظيفي عن الأمم المتحدة عام 1958 حيث تم تقسيم وظائف الدولة إلى خمسة عشرة وظيفة تضمنتها خمس مجموعات رئيسية هي الخ٢مات العامة الخ٢فاع الخ٢مات الاجتماعية الخ٢مات الاقتصادية و النفقات غير المبوبة و تعكس هذه المرحلة تطور ج٢ي٢ا في مفهوم ترشيح الإنفاق العام حيث لم يع٢ هناك تركيز على الرقابة المستندة بق٢ر ما ظهرت الحاجة إلى التعرف على الدور الوظيفي للدولة كوسيلة لتبرير حصولها على الاعتمادات و تقييم م٢ى كفاءتها في الاضطلاع ببرامج الإنفاق العام.

4-1- مرحلة ظهور الوظيفة التخطيطية والإدارية للميزانية 1965-1980

ظهرت ميزانية التخطيط و البرمجة (PPBS)¹ و التي تتضمن أكثر شمولاً لمفهوم ترشيح النفقات العامة حيث تم الخ٢مج بين التخطيط و الميزانية في عملية واحدة و لع٢ة سنوات كما كان لظهور ميزانية الأساس الصفري (ZBB)² بوصفها تقسيماً أكثر شمولاً في عملية تخطيط الإنفاق العام أهمية كبيرة حيث تركز على ضرورة تح٢يد الأه٢اف و الأولويات و كذلك اعتماد البرامج في الإنفاق و الرقابة التقييمية بغرض التأكد من كفاءة استخدام الموارد.

5-1- مرحلة ظهور الخصخصة و الفصل بين الاعتبارات الاجتماعية و اعتبارات الفعالية بعد عام 1980

و تتضمن إعادة النظر في دور الدولة و في النشاط الاقتصادي لضمان الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامهما خاصة في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة مقابل الانخفاض المستمر في الإيرادات العامة و إعطاء الفرصة للقطاع العام في المشاركة في إنتاج و إشباع الحاجات العامة مقابل الانخفاض المستمر في الإيرادات العامة عن طريق تغيير اتجاهات الإنفاق العام إلى مجالات أكثر تحقيقاً لأه٢اف المجتمع، أو بمعنى آخر تكفل الدولة بنشاطات أو وظائف التي لها ميزة نسبية فيها و تكفل القطاع الخاص بوظائف أخرى له ميزة نسبية فيها.

¹ PPBS : Planning Programming Budgeting System.

² ZBB : Zero Base Budget.

المطلب الرابع: مفهوم ترشيد النفقات العامة:

تعددت مفاهيم المفسرة لظاهرة النفقات العامة نظر لتعدد الاتجاهات، وإعطاء أكثر توضيح سيتم التطرق إلى نقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن تعريف الترشيد والثانية تتعلق بتعريف ترشيد النفقات العامة.

1- تعريف الترشيد:

أ-الترشيد لغة: إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشد، رشدا و رشادا، أي اهتدى واستقام أما إذا قيل: فلان رشيد أي أنه رشيد وحكيم وقراره رشيد¹.

كما أن الرشيد هو الهادي إلى طريق القويم، الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق وال [قواب "سياسة رشيدة"².

ب-الترشيد اصطلاحاً: يق [د به الت [رف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والو [ول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة الق [وى من الموارد الاقت [ادية والبشرية و الطبيعية المتوفرة، ويطلق ا [طلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار، ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات العامة.

2- تعريف ترشيد النفقات العامة:

و يعبر عن الح [ول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف³.

كما يعرف أيضا على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة .

فالمرجوة، فهو يشمل بالضرورة الحد من الإسراف في كافة المجا [ت و الأخذ بمبدأ الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقت [اد الوطني. باعتبار أن الدولة المكلف الوحيد بعملية الإنفاق " فينظر على ترشيد الإنفاق العام على انه حسن ت [رف الحكومة في إنفاق المال العام.

¹المنجد في اللغة العربية، لبنان، دار المشرق، 2001، ص 555

²احمد رضا، معجم متن اللغة، لبنان منشورات مكتبة الحياة، 1987، ص 590

³محمد عبد المنعم عفر و احمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق، 1999، ص 72

المطلب الخامس: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة

هناك العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات و النواحي لتجسيدها على الواقع و يمكن إيجازها فيما يلي :

1- تحديد الأهداف بدقة

إن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير و تحديد أهداف دقيقة و واضحة للبرامج الحكومية الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة و غير واضحة.

ويتم تقرير و تحديد الأهداف طويلة و متوسطة الأجل من خلال دراسة الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة و حجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع المحددة سلفا في خطط تنمية طويلة و متوسطة الأجل¹.

2- تحديد الأولويات

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط و أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع و تعظيم منفعة استخدامه .

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي :

-مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة و انعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع و جوانب الحياة المختلفة فيها له دور كبير عند تحديد الأولويات.

-عامل الزمن فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج و المشاريع فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين أقصر كان مبررا مقنعا لاختيار هذا البرنامج.

-عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة و مضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الانجاز .

¹ خالد المهدي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، مصر ن 2010، ص 95

3- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام

يقصد بقياس أداء برامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات و البرامج المختلفة الموكلة لها، و ذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات و البرامج للمواطنين. إن الحكم على فعالية و كفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول أثارها الواقعية و الحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا و بالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي:

-الفعالية الاجتماعية و الاقتصادية من وجهة نظر المواطنين لأن ذلك يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها و أثارها على مختلف مناحي الحياة.

-فعالية تسيير المرافق العامة من وجهة نظر المكلفين و التي تعود إلى الاستغلال الأمثل للموارد الموظفة .

-نوعية الخدمات المقدمة من وجهة نظر المستفيدين و ذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقامة و الموازنة بين التكلفة و النوعية.

4- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف

و تهدف إلى تبيان مدى الملاءمة لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجات الفعلية للمستفيدين و مراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام و مدى استخامها للخدمة العمومية و بالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع و الخدمات التي تنتج عن النفقات العامة فلا تحابي طبقة من طبقات أو فئة من فئات المجتمع على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى و لا يقصده من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة إلى خدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها .

و تظهر الدراسات أن الفئات ذات الدخل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات و هذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة و التي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل و الدراسة العادلة لتوزيع النفقات العامة على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي بل تتعداه إلى تمكين هذه

الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية مثل التعليم و الخدمات الصحية¹.

5- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة


ضرورة توافر نظام رقابي فعال يتضمن توافق التنفيذ مع سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية .
ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية فانه لا بد أن تكون مطلقاتها و وسائلها منسجمة و مؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها و ضمان حمايتها من الانحراف، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة و وسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العملي أيضا و فعالية الرقابة تحقق من خلال انجازها أهدافها و قدرتها على توفير الشروط اللازمة و توجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابيا².

¹محمد شاكر عصفور ، مرجع سبق ذكره، ص 301
²علي خليفة كوارى، دور مشاريع عامة في تنمية الاقتصادية، الكويت، عام 1981، معرفته لنشر و توزيع، 1981، ص 47

خلاصة الفصل

لقد ساهم تطور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها ليشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي. إن هذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.

وقصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإن سياسة الإنفاق العام يجب أن تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات تجنباً لعدم الرشاد ونقص الفعالية لكن ذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لا تـُـصر لها إذ يكون دورها زيادة على تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم و تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.



الفصل الثاني

الإطار النظري

للنمو الاقتصادي

وعلاقته بالإنفاق العام

تمهيد الفصل:

لا تزال ظاهرة النمو الاقتصادي من أهم المواضيع إثارة للجدل منذ ظهورها غداة الحرب العالمية الثانية، إذ يعتبر من أهم الانشغالات الحالية للدول النامية و المتقدمة على حد سواء، لما له من أثر بالغ على مستويات المعيشة، لذلك أصبح لازماً تعظيم معدلاته أو الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال البحث عن أهم مسبباته وكشف العوامل المؤثرة فيه.

و عليه تتميز دراسة النمو الاقتصادي بطابع من الأهمية والتعقيد في آن واحد، لاختلاف الرؤى المتعلقة بالنظريات المفسرة له و التي ركزت على عوامل الإنتاج، كـمه و بيئته، بالإضافة إلى ضبط دور السياسات الاقتصادية في محاولة تحديد معدلات النمو، وعلى هذا الأساس قامت مختلف التيارات الفكرية بصياغة نماذج نظرية ورياضية متدرجة الصعوبة و قابلة للاختبار بغرض دراسة النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فسيخص لعرض نظريات النمو الاقتصادي أما المبحث الثالث كان بعنوان العلاقة بين الإنفاق العمومي و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

أضحى النمو الاقتصادي فكرة يشير إلى أهميتها الاقتصادية ويسعى إلى بلوغها المسيرين، لاعتباره من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم و المعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

كما تجدر الإشارة إلى الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح وكذا الخلط الدائم بينه وبين بعض المفاهيم القريبة منه كالتنمية الاقتصادية مثلا، لذلك وجب تحديد المفاهيم المتعلقة به قبل اللجوء إلى دراسة نظرياته ونماذجه وعليه سيتم تحديد مفهومه، عناصره و مقاييسه فضلا عن توضيح الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي، لذلك سيذكر بعضها خلال هذا المطلب حتى يتضح مقصودها.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه:

- معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترتي زمنية معينة¹؛
- الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين²؛
- يعني حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وليس النقدي³؛
- حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁴.

من التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة التي تتحقق في الدخل يجب أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها⁵؛ كما أن الزيادة الحاصلة في دخل الفرد وحب أن تكون حقيقية و لا يكفي أن تكون نقدية، ما معناه يجب استبعاد معدل التضخم.

إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي لا بد لمعدل النمو الاقتصادي أن يتجاوز معدل النمو السكاني، و بالتالي:

¹حربي محمد موسى عريقات " مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي " ، دار وائل للنشر، طبعة أولى، 2006، 268.

² Arrous.J, « Les théories de la croissance », éditions du seuil, Paris, 1999, P 9.

³السيد محمد أحمد السريتي، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 361.

⁴محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية"، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

⁵عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 12.

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني
الدخل الحقيقي للفرد = الدخل النقدي الفردي / المستوى العام للأسعار

و مما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة، بما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. كما يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى¹:

أ- النمو الاقتصادي الموسع "Croissance extensive": معناه نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكناً.

ب- النمو الاقتصادي المكثف "Croissance intensive": معناه نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي.

المطلب الثاني: عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يتولد نتيجة دمج مجموعة من العوامل، كما يظهر عن طريق خصائص وسمات تمكن من قياسه لذلك سيتم استعراض عناصر النمو الاقتصادي وكذا مقاييسه.

1- عناصر النمو الاقتصادي²:

توجد العديد من العوامل التي يؤدي تركيبها في نسب عقلانية مختلفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي و عند وضعها في شكل مجتمعات يمكن حصرها أساساً في العمل، تراكم رأس المال و التقدم التقني.

1-1- العمل:

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل و المتمثلة في نسبة الإنتاج المحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحسين تركيبة العمال (التكوين مثلاً).

¹ رفيف نزارى، "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب"، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 73.

² ميشيل تواد رو، "التنمية الاقتصادية"، (ترجمة محمود حسن حسين و محمود حامد محمود)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص 169-174.

2-1- تراكم رأس المال:

يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى و ينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج، فهو يمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى و درجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني، إذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

3-1- التقدم التقني:

هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن، فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كفي حيث يفرض في الواقع تغير معتبر و مناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين و تطوير الأداء الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان¹.

2- مقاييس النمو الاقتصادي²

1-2- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، و رغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب الذي يرجع في الغالب إلى سوء التقدير، إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات إلا أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة، خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تفاديا للملاحظات السابق ذكرها، كما يمكن إضافة محاذير أخرى إذا تعلق الأمر بدراسات دولية مقارنة و هي تلك التحذيرات الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، فدفعت هذه المشاكل المختصين لمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة.

1-أ- معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية و يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، كذلك يمكن قياس معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، و يصلح هذا الأسلوب

¹إسماعيل عبد الرحمن- حربي محمد موسى عريقات، " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان، 1999، ص 374.
²محمد مدحت مصطفى- سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة و مطبعة الأشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 118-121.

عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة أين يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني، أما مع بروز ظاهره التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

1-ب- معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج الوطني أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم الاقتصادي، الشيء الذي استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

1-ج- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحوّل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة أثر التضخم.

2-2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و الناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، و نظر لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استعمال بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل ألف نسمة و نصيب الفرد من طول الطريق العامة.

2-3- مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات و الهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج القومي مقوّمًا بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم برتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف تبعًا لذلك المقياس، من عيوبه أنه يربط علاقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، لذلك تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى كون هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية و تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقدر الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

غالباً ما يحدث نوع من الخلط بين النمو والتنمية لوجود تقارب بين المفهومين، لذلك سيتم تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية و من ثم إبراز الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي.

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تختلف تعريفات التنمية باختلاف آراء المهتمين بها لتشعب مجالاتها و الجوانب التي تتضمنها، فمنهم من يعرفها على أنها:

- العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، عن طريق إحداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى تعديل توزيع الدخل لصالح الفقراء¹؛

- كما يعرفها البعض الآخر بالعملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بإحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في الهيكل الاقتصادي².

فالتنمية هي تلك السياسة الطويلة الأجل الرامية إلى التطور و التغير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، التنظيمية و الفكرية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفرادها³.

2- التمييز بين مفهومي النمو والتنمية:

يمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المفهومين في النقاط التالية:

- إن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي مع مرور الزمن نتيجة وجود تشكيلة من المجتمع تحرص على العيش الدائم، أما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن عملية مقصودة و مخطط لها من قبل الدولة لتحقيق تطور فعال و واعي من خلال توجيه التشكيلات المجتمعية نحو المجالات الملائمة⁴.

- النمو الاقتصادي يهتم بزيادة الناتج الوطني بينما تركز التنمية على تنويعه، إذ تضمن إحداث تغيرات في مكونات الناتج نفسه و في إسهامات القطاعات المولدة له بتعديل الأهمية النسبية لكل قطاع.

- من الوارد أن يحصل النمو دون تحقيق التنمية حين ينحصر النمو الاقتصادي في قطاع معين دون باقي

¹ Hagen.E « The economic of development » 1988, p 259

² فليح حسن خلف، " الاقتصاد الكلي " عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2007، ص 457

³ حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص

⁴ محمد حسن دخيل، " إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة- دراسة مقارنة"، منشورات الطلبي الحقوقية، طبعة أولى، 2009، ص 28.

الاقتصاد القومي، لما يتسرب الدخل المحقق من هذا القطاع إلى الخارج أو عندما تستحوذ فئة محدودة جدا من السكان على الدخل، لذا فإن التنمية الاقتصادية ترمي إلى توفير قدر كبير من العدالة الاجتماعية بإنصاف الطبقات الفقيرة والمحرومة.

- النمو ينطبق على البلدان المتقدمة المتميزة بالاستغلال الكامل أو شبه الكامل للمواد المتاحة، غير

أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتصادف مع البلدان المتخلفة لامتلاكها إمكانيات التقدم دون استغلالها. فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصفها أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية تشمل هيكل الاقتصاد الوطني و تسعى إلى تنويع مصادر الدخل فيه.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

عرف موضع النمو و تركز رأس المال الاهتمام منذ القدم فقد وضع الاقتصاديون نظرات ركزت على عوامل الإنتاج و حجمه، غير أن هذا الاهتمام تزايد في النصف الثاني من القرن العشرين مع ظهور الأساس النظري لاقتصاد التنمية الذي يهتم بقضايا النمو و التنمية الاقتصادية كما يعتبر فرعاً من فروع علم الاقتصاد، و منه سنحاول التعرض لأهم نظريات النمو الاقتصادي ضمن هذا المبحث.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أصحاب السبق في تفسير النمو الاقتصادي إذ استند التحليل الكلاسيكي على عدة فرضيات أهمها المنافسة التامة، الملكية الخاصة، التشغيل الكامل للموارد من خلال الآراء التي حملها كل من: آدم سميث "A. Smith"، روبرت مالتوس "R.Malthus"، دافيد ريكاردو "D.Ricardo" باعتبارهم أبرز مفكري هذه المدرسة.

1- نظرية آدم سميث (1776) :

تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المتعلق بعملية النمو الاقتصادي، حيث سعى لمعرفة كيفية حدوثه و حاول كشف العوائق التي تحول دون ذلك، إذ اعتبر آدم سميث العمل مصدر لثروة الأمة¹ و تقسيمه هو السبيل الأمثل لزيادة الإنتاجية²، فمن أهم مزايا تقسيم العمل ما يلي³ :

- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العملية الإنتاجية.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل بسبب ارتفاع مهارة العمال و الابتكارات الناجمة عن التخصص.

¹ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي و خاصة تلك المذكورة في كتابه "ثروة الأمم".

²صلاح الدين نامق، "نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف، مصر، 1966، ص 53.

³مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات و موضوعات" دار وائل للنشر، طبعة أولى، الأردن، 2007، ص 56.

كما نبه إلى ضرورة التراكم الرأسمالي بهدف التوسع في تقسيم العمل و الرفع من الإنتاج و بالتالي زيادة

نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، كما ربط التراكم الرأسمالي برغبة الأشخاص في الادخار بدلا من الاستهلاك.

حسب سميث فإن تقسيم العمل يتوقف على حجم السوق، غير أن تحسن وسائل النقل و تطوير التجارة الخارجية من شأنهما توسيع السوق إذ تلعب التجارة الخارجية دور هاما في توزيع الموارد الخاصة في حالة تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية¹.

كما بيّن الدور الرئيسي الذي يلعبه ادخار الفائض في التوجه نحو الاستثمار و دعا إلى الابتعاد عن الاستهلاك المفرط و تحويل الأرباح و العوائد إلى القطاع الصناعي.

أما أبرز معوقات النمو الاقتصادي في رأيه هو محدودية الموارد الطبيعية كالاستخدام الكامل للأرض المتوفرة إضافة إلى موقع و مناخ الدولة، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان يصعب التغلب على قيود الموارد الطبيعية فتتراجع معدلات الدخل التي يحصل عليها أصحاب رأس المال و من ثم تضمحل الدوافع لتراكم رأس مال جيد.

2- نظرية روبرت مالتوس (1791):

يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد على مكانة الطلب في التأثير على حجم الإنتاج حيث أكد في نظريته المتعلقة بالسكان على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو و التنمية، إذ لم يؤمن بقانون المنافذ القائل بأن العرض يخلق الطلب و نظر للطلب الفعال كمحدد للعرض كما دافع عن طبقة ملاك الأراضي باعتبارها طبقة محفزة للطلب الفعلي² بسبب النمط الإنفاقي لها الذي يتجه نحو الاستهلاك.

و رأى مالتوس ضرورة الحد من الادخار عند مستوى معين حتى لا يقلل من الطلب على الاستهلاك (الطلب الفعال) ما يؤدي للحد من الاستثمار و بالتالي إعاقة النمو الاقتصادي، بالإضافة لإشارته إلى عدم التوافق بين معدل نمو السكان و معدل نمو المنتجات الغذائية، حيث يري أن الأول ينمو وفق متتالية هندسية بينما ينمو الثاني وفق متتالية حسابية ما يؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالأمن الغذائي، كما ذهب لتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين، قطاع الزراعة الذي يتميز بتناقص الغلة و قطاع الصناعة المستوعب للتقدم التقني و المعروف بتزايد الغلة لسهولة تنميته .

غير أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقترابها من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذا ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي .

¹ هوشيار معروف، " التحليل الاقتصادي الكلي"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 371.
² عادل أحمد حشيش، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر، ص 193.

3- نظرية دافيد ريكاردو (1817):

اعتبر حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أين تكون المردودية في هذا الأخير متناقصة، و تصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزديدين بالطعام يزداد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يتمخض عنه في النهاية إيقاف عملية التنمية.

و يعتبر ريكاردو توزيع الدخل العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، لذلك حلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث فئات هم ملاك الأرضي، الرأسماليون و العمال الزراعيون .

المطلب الثاني: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي (1883-1946)

عرف كينز " J.M.Keynes باننقاده للاقتصاديين الكلاسيك و معارضته لقانون ساي Say حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل و الاستخدام و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض و إنما تنحصر في جانب الطلب الفعال.

إذ اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة و الادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل (فكلما زد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي)، كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك و الطلب على الاستثمار و أكد أن دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم، كما يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معينة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار و المعطاة بالصيغة التالية:

$$\text{التغير في الدخل} = \text{المضاعف} \times \text{الزيادة في الاستثمار}$$

و بالتالي فإن الدخل و التشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار.

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل و التشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات و ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، كما أدمج كينز متغيرات تتسم بالديناميكية كنمو السكاني و التقدم التكنولوجي، ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي ، و اهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.

إذ يكمن التحدي الأكبر حسبه عندما لا يصل مستوى الدخل الوطني لمستويات مرتفعة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، فيتجلى الحل حينئذ في توسيع عرض النقود من قبل الدولة قصد تخفيض معدلات الفائدة سعيا منها لتشجيع الاستثمار و بالتالي تحسين مستوى الدخل و حجم العمالة، حيث

أكد كينز أن مشكل البطالة يبقى مطروحا في الأجل الطويل الشيء الذي يدل على حتمية توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة إلى عدم التفات النظرية الكينزية لتحليل مشاكل الدول النامية بل انحصرت اهتمامها على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي

من أهم مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية "L.Warlas, I.Fischer" و "V.Pareto" أكدوا على "تكوين رأس المال، لأن فضلا عن تزايد نسبة رأس المال على العمل (L/K) يؤثر إيجابا على نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني و لا يتوقف هذا التأثير الايجابي حسمهم إلا إذا تساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي.

كما قاموا بتوسيع مفهوم رأس المال حيث شمل رأس المال البشري بعدما انحصرت في رأس المال المادي،

على اعتبار أن استهلاك رأس المال البشري من طرف أي فرد لا يؤثر بالضرورة على المقدار المتاح منه لآخرين، كما أنه قابل للتوسع بصفة أسوء منه بالنسبة لرأس المال المادي شريطة إقرانه بالتكنولوجيا و بالتالي إحداث النمو الاقتصادي، ففي غياب التقدم التكنولوجي و حسب مبدأ المردودية المتناقصة لرأس المال فإن النمو بالنسبة للفرد سوف يؤول إلى التوقف.

إذن يتطلب إحداث النمو الاقتصادي وفق الفكر النيوكلاسيكي توفر مجموعة من الشروط، منها:

- توفر عرض العمل المصاحب للتطور الإداري و التمكّن من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.
- وجود ميل كبير للادخار.
- الحرص على إضفاء الروح التنافسية بين الوحدات الإنتاجية المتماثلة في الحجم.
- الكفاءة في تخصيص الموارد و قابليتها للانتقال و التجزئة.
- إقران آلية السوق و حرية الأسعار مع الاستقرار السياسي.

و بناء على توفر الشروط السالفة الذكر، كانت تصورات الاقتصاديين النيوكلاسيكيين حول النمو

كالآتي:

- استقرار تركم رأس المال في عمليات الإنتاج، من خلال إدراج علاقة الإحلال بين العمل و رأس المال، إذ يمكن زيادة تراكم هذا الأخير دون اللجوء لرفع حجم العمل عن طريق استخدام التكنولوجيا.

- إسهام التخصص الإنتاجي و تقسيم العمل في تراكم رأس المال.
 - التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأس المال إلى العمل، فزيادة ساعات العمل
- مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال و انخفاض إنتاجية العمل، أما إذا انخفضت ساعات العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى تراجع إنتاجية رأس المال و ارتفاع إنتاجية العمل.

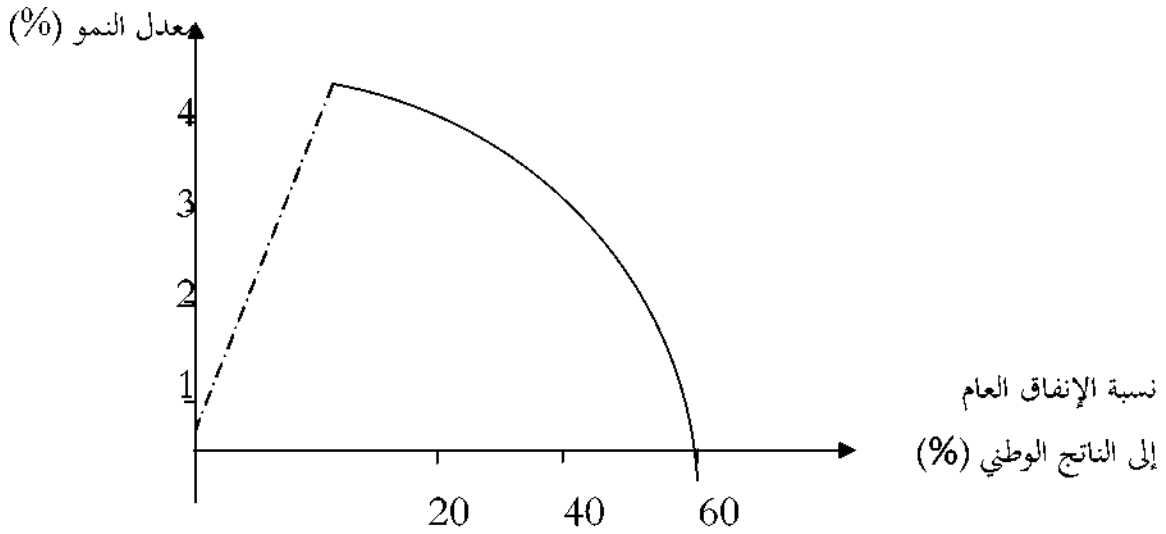
المبحث الثالث: العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

بعد التطرق لتطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي، حيث اختلفت نتائج الأبحاث في تحديد طبيعة تلك العلاقة نتيجة لاختلاف الأسس و الفرضيات التي انطلقت منها، فبعض الدراسات توصلت لوجود علاقة موجبة في حين كشفت أخرى عن العلاقة السالبة بينهما.

المطلب الأول: العلاقة الايجابية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

أكد "Ram" من خلال الدراسة التي أجراها سنة 1986 أن الإنفاق العام له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادي كما عرف الناتج الوطني على أنه إجمالي ما ينتجه القطاعين العام و الخاص، كما استنتج "Aschaur" سنة 1990 أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، إضافة إلى دراسة "Alexiou" التي أجريت سنة 2009 على 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة (1995-2005) و بينت أن الإنفاق العام و تكوين رأس المال يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي

غير أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى محدودية الأثر الايجابي للنفقات العامة على النمو حيث لا يستمر مع الزيادة في الإنفاق العام، إذ أوضح "Chehy" سنة 1993 أن الإنفاق العام يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته 15% من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبيا كما يوضحه الشكل الموالي رقم (1-2)



المصدر: Pascual.M, Garcia.S, Op.cit, P 4

إذ يبين الشكل رقم (1-2) أنه في غياب النفقات العامة يكون معدل النمو ضعيف و يدنو من الصفر لكنه يبدأ في الارتفاع بزيادة حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حتى يبلغ أعلى مستوى له عندما تناهز نسبة النفقات العامة إلى الناتج 15%، يعود بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي إلى الانخفاض رغم زيادة حصة الإنفاق العام من الناتج ما يعكس العلاقة السلبية بين النفقات و النمو في حال تجاوز نسبة النفقات العامة 15% من الناتج.

المطلب الثاني: العلاقة السلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي

قام "Knob" سنة 1990 بدراسة جودة الاقتصاد الأمريكي على طول الفترة (1970-1995) توصل من خلالها إلى أن زيادة حجم الإنفاق العام له أثر عكسي على النمو الاقتصادي، متوافقا في ذلك مع دراستي "Henrikson" سنة 1999 و "Folster" سنة 2001 حيث قاما كذلك بدراسة العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بأمريكا خلال الفترة (1970-1995)، كما أثار "Guessa" أن تزايد الإنفاق العام يؤثر سلبا على النمو خاصة في الدول ذات النظام الاشتراكي مقارنة بالدول ذات النظام الرأسمالي مستندا على دراسة أجراها حول 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1985)، و ترجع أسباب وجود العلاقة العكسية هذه إلى :

أولا/ أثر الإزاحة:

يرتب عن التوسع في الإنفاق العام إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الوطني، لذلك يعتبر أثر الإزاحة أهم أثر سلبي ينجم عن زيادة الإنفاق العمومي.

ثانيا/ مشكل التمويل:

إن أول هاجس تواجهه الدولة أثناء عزمها زيادة النفقات العامة هو البحث عن مصادر تمويلها، الشيء الذي يفتح آثار سلبية على الاقتصاد أيا كان مصدر التمويل باللجوء إلى الإقراض مع معدلات الفائدة و بالتالي يزع القطاع الخاص من الاقتصاد، أما اقتطاع الضريبة فيؤدي إلى الحد من الادخار و منه انخفاض الاستثمار و تراجع الإنتاجية، كما أن الإصدار النقدي قد يقود إلى إحداث التضخم.

ثالثا/ عدم الكفاءة:

يعتبر القطاع العام أقل كفاءة من القطاع الخاص في توفير الخدمات، إذ أن القطاع الخاص و رغبة منه في المنافسة و التوسع يسعى لتقديم مختلف الخدمات بكفاءة أكبر و بتكاليف أقل و عليه ينظر إلى النفقات العامة كالأداة الأقل كفاءة في استخدام الموارد المتاحة.

رابعا/ غياب الإبداع و الابتكار:

يفتقر القطاع العام سواء في طريقة إنتاجه أو نوعية منتجاته لعنصر الإبداع و الابتكار و لذلك هو غياب المنافسة و الغلبة في التوسع مؤديا إلى الجمود الفكري و الكود التكنولوجي، ما يؤثّر بالسلب على النمو الاقتصادي.

تتأثر عموما العلاقة بين النفقات العامة و النمو الاقتصادي بخصائص البلد محل الدراسة (القدرة على التنظيم و مستوى التقدم التقني).

خلاصة الفصل

أجمعت تعارف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الكمية في إجمالي الناتج الوطني بما يضمن نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن التنمية الاقتصادية أشمل منه إذ تعني زيادة على نمو الناتج القومي الإجمالي حدوث تغيرات هيكلية واسعة في مختلف المجالات..

لقد أعتبر التراكم الرأسمالي السبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، غير أن كينز أشاد بدور الاستثمار كسبيل أمثل لتحقيق النمو من خلال أثر المضاعف، في حين قام مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية بإدراج علاقة الإحلال بين العمل و رأس المال، كما أثار روستو فكرة انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى حتى يصل لتحقيق أقصى درجات النمو . أن الإنفاق العام يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي ما لم تتعد نسبته عالية من الناتج الوطني، أما إذا تجاوز هذه النسبة فإن أثر النفقات العامة سيصبح سلبي.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية والقياسية لأثر

ترشيد النفقات العامة على النمو

الاقتصادي في الجزائر 1990-

2014

تمهيد

لقد أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموي المبرمجة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، وتميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف السياسة المالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية، سوف نحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية وقياسية للوقوف على أثر ترشيد النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 ، من خلال ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول بعنوان تطور النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة أما المبحث الثاني خصص لتحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة و في الأخير المبحث الثالث الذي خصص للدراسة القياسية.

المبحث الأول: تطور النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2014.

لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات و السياسات المتبعة في الجزائر منذ 1990، كما شهدت تطور على مستوى النمو الاقتصادي، و على هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2014.

من أجل معرفة التطورات الحاصلة في النفقات العامة في الجزائر سيتم تقسيم هذا التطور على 3 مراحل، كما سيتم عرض وتحليل النفقات العامة بحسب طبيعتها خلال الفترة 1990-2014.

المرحلة الأولى: تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998: ارتفعت وتيرة النفقات العامة من 142.400 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 235.200 مليار دينار جزائري سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589.300 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقدر ب 27.6%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب الموالية:

- الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية؛

- ضعف و سوء التسيير و عدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال؛

- انتشار الفساد في القطاع العام.

كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دينار جزائري سنة 1994 إلى 124.4 مليار دينار جزائري سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكد نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت ب 27.6% سنة 1995 و 22.9% سنة 1996 ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاضا منذ سنة 1995 إلى غاية 1998 يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي. والشكل رقم (3) يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998.



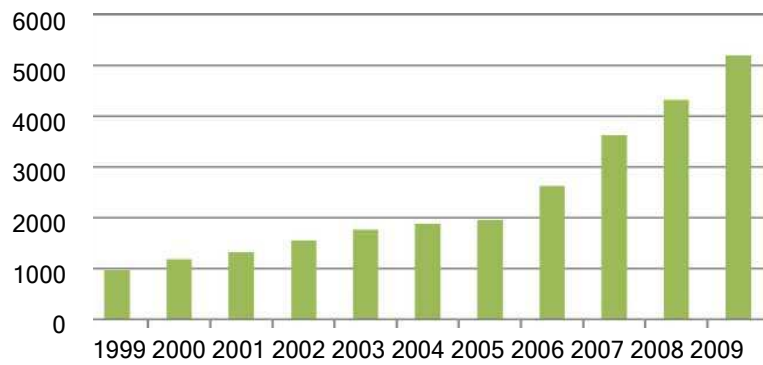
الشكل رقم (1-3): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 1.

يتضح من الشكل رقم (1-3) أن النفقات العامة خلال هذه الفترة كانت في تزايد مستمر، حيث بلغت أقصاها سنة 1998 بما يقارب 876.200 مليار دينار جزائري، في حين تقلصت أقل قيمة سنة 1990 بما يقارب 142.400 مليار دينار جزائري.

المرحلة الثانية: تطور النفقات العامة خلال الفترة 1999-2009: إن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط من 17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004 والتزايد المستمر للديون الخارجية في سنة 2006 ساهم في رفع وتيرة الإنفاق العام من 961.7 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى حوالي 5191.485 مليار دينار جزائري سنة 2009، وقد كانت أعلى نسبة زيادة سنة 2006 بـ 34.9%، وهذا ما يوضحه

النفقات العامة



الشكل رقم (2-3) تطور النفقات العامة خلال الفترة 1999-2009

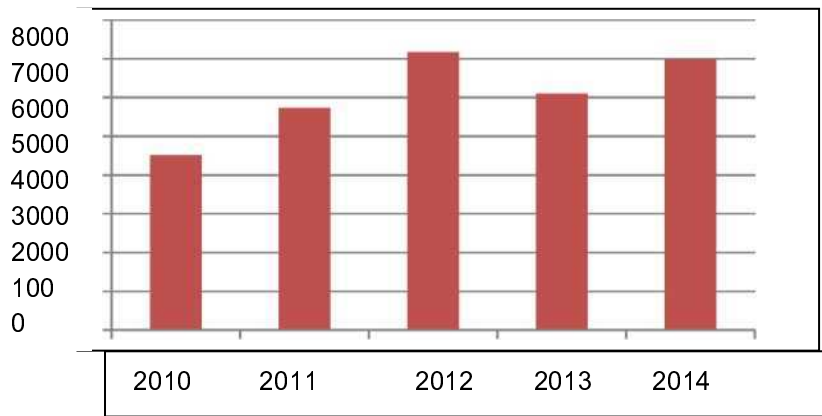
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 2.

يتضح من الشكل رقم (2-3) أن النفقات قد شهدت تطور ملحوظا، حيث بلغت ذروتها سنة 2009 بما يعادل 5191.485 مليار دينار جزائري، في حين تجلت أقل قيمة سنة 1999 وقدرت بـ 961.700 مليار دينار جزائري.

المرحلة الثالثة: تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014:

قدرت نفقات الميزانية الكلية سنة 2010 بقيمة 4512.8 مليار دينار جزائري مقابل 4246.3 مليار دينار جزائري في 2009 أي بزيادة تساوي 6.3% بعد شبه استقرار في 2009، كما بلغت النفقات العامة سنة 2011 ما يقارب 5731.4 مليار دينار جزائري أي بزيادة تساوي 28.03% مقارنة بسنة 2010، أما في سنة 2012 فقد كانت 7169.9 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقارب 22.5%، و في سنة 2013 بلغت نفقات الميزانية الكلية 6092.1 مليار دينار جزائري أي بانخفاض يساوي 13.7%، وفي سنة 2014 بلغت مستوى 6980.2 مليار دينار جزائري بزيادة تساوي 15.9%.

و في الأخير يمكن تلخيص تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014 في الشكل رقم (3-3)



الشكل رقم (3-3) تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم 3.

يتضح من الشكل رقم (3) أن النفقات العامة قد عرفت زيادة خلال الفترة 2010-2012، إلا أنها انخفضت في سنة 2013 لتبلغ 6092.1 مليار دينار جزائري، بالمقابل ارتفعت سنة 2014 لتصل 6980.2 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014.

بخصوص تطور النمو الاقتصادي مقاسا بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد عرف هذا الأخير تغيرات صعودا وهبوطا على عدة مرّات خلال فترة الدراسة.

يثبت عرف النمو الاقتصادي انخفاضا كبيرا خلال الفترة 1990-1994 (-1.2% سنة 1990 و-2.1% سنة 1993 و-0.9% سنة 1994) وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 التي امتدت سلبيا حتى التسعينيات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإيرادات النفطية والتي أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة اقتصادية، نتيجة التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق.

وخلال الفترة 1995-1999 عرف تحسنا ملحوظا بحيث ارتفع معدل النمو فجأة إلى 3.85% سنة 1995، بسبب تحسن أسعار النفط، لينخفض إلى نسبة 1.1% سنة 1997، وهي أدنى نسبة خلال تلك الفترة، لينتعش مرة

أخرى ويعرف تحسنا كبيرا، حيث بلغ معدل النمو نسبة 5.1% سنة 1998، ويعود تفسير ذلك دائما إلى رواج السوق العالمي للنفط، إذ يقدر متوسط معدل النمو خلال هذه المرحلة بحوالي 3.41%. ونتيجة لتحسن السوق النقطية وارتفاع الأسعار بنهاية 1999 وبداية 2000 حقق الاقتصاد الجزائري فائضاً مالياً ساهم في تحسين الأوضاع المالية للاقتصاد الوطني، مما أدى إلى حالة الاستقرار المالي التي أسهمت في صياغة برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ومخططات المشاريع العمومية الكبرى.

أما خلال الفترة 2005-2000 فقد عرف النمو الاقتصادي معدلات كبيرة مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ نسبة 5.6% سنة 2002 و7.2% سنة 2003 وهي تعد أعلى نسبة بلغها خلال فترة الدراسة ككل، لينخفض بعدها إلى نسبة 5.9% بنهاية 2005.

ويقدر متوسط معدل النمو خلال الفترة بنسبة 4.97%. كما شهدت الفترة التي تلتها من 2006 حتى 2012 تراجع معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة حيث انخفض إلى 1.7% سنة 2006، ثم ارتفع سنة 2007 إلى 3.4%، ليتراجع بسبب تداعيات الأزمة العقارية الأمريكية التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية ألفت بتداعياتها وسلباتها المتفاوتة الأثر على الاقتصاد العالمي ككل مما تسبب في تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة وتراجع سعر النفط وقيمة الدولار الأمريكي ليعود معدل النمو إلى نسبة 1.7% سنة 2009، ليتحسن بعدها مرة أخرى بشكل متذبذب نوعاً ما نتيجة لتحسن وضعية الاقتصاد العالمي، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي للمشروعات العامة وتحسن السوق النفطي حيث سجل معدل نمو يقدر بـ 3.29% مع نهاية سنة 2012.

المبحث الثاني: تحليل سياسة الإنفاق العام في الجزائر ومدى رشدها خلال 1990-2014

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة حرجة في الثمانينات بعد ظهور الأزمة النقطية لسنة 1986 التي ألفت بظلالها على الاقتصاد ككل والنظام المالي للدولة بصفة خاصة، بحيث تدنى مستوى النمو وارتفعت نسب البطالة والتضخم، وتفاقم عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات وانخفاض إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في متوسط 1986 و 1991 وزيادة المديونية الخارجية مما استدعى إجراء إصلاحات شملت جميع القطاعات الاقتصادية، كان هذا خلال الفترة ما بين 1990-1998، التي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق العام، ليعود الانتعاش في مطلع الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار النفط وعودة مظاهر تدخل الدولة بطابع كينزي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو، من هذا المنطلق سيتم التطرق في المطلب الأول إلى إصلاح هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998، فيما سيتم إلقاء الضوء في المطلب الثاني على سياسة الإنفاق العام في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، أما المطلب الثالث فسيخصص لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

المطلب الأول: إصلاح هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998

في ظل التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1990-1998 فقد قامت بإجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام، ومن بين أهم الجوانب

التي مسها الإصلاح هو جانب النفقات العامة قصد العمل على ترشيدها لما حدث فيه من إختلالات وتفاقم عجز الميزانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ندرة في مصادر التمويل.

1- الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية (المنح لمن يستحقها)

لقد عرفت الشبكة الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية التي تصيب البلاد جراء ارتفاع نسب البطالة التي وصلت إلى 27% سنة 1994، وتدهور القدرة الشرائية جراء تحرير الأتعار، وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعادة الدولة النظر في توزيع نفقاتها الاجتماعية وتحديد أولوياتها بما يناسب الوضع الحالي. وكانت هذه الإجراءات من أجل الرفع من المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للفئات المحرومة من المجتمع وفق مراحل يمكن إيجازها في الآتي:

إنشاء صندوق تعويض الأتعار لدعم الفئات المحرومة، وكان ذلك من خلال قانون المالية 1992 وبالتحديد المادة 115 التي تنص على أنه تستفيد الفئات الاجتماعية التي لها أجر أقل من 7000 دينار جزائري والمنعمدة الدخل من الدعم. وأضاف المرسوم التنفيذي رقم 92-46 المؤرخ في 11 فيفري 1992 شروط تطبيق الدعم المباشر لمدا خيل الفئات المحرومة وكيفياتها، وتمثل الفئات المعنية في الآتي:

- العمال الأجراء؛

- أصحاب المعاشات من المجاهدين ومعطوبي الحرب؛

- أصحاب المعاشات والمنخرطين في الضمان الاجتماعي؛

- المقيمون الذين لا دخل لهم

وقد شملت هذه الإجراءات أربع منح هي:

- منحة الأجر الأدنى لكل أجبر يقل أجره عن 7000 دينار جزائري؛

- منحة عائلية تكميلية؛

- منحة التقاعد الإضافية؛

- منحة مع دوما الدخل.

إنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة رقم 68-302 في إطار الحسابات الخاصة بالخزينة ويتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة، وفي سنة 1993 تم تحديد قيمة هذا الصندوق بـ 24 مليار دينار جزائري وزعت كمايلي::

- المنح العائلية بمبلغ 4.2 مليار دينار جزائري؛

- تعويض أصحاب الأجر الوسيط بمبلغ 8.7 مليار دينار جزائري؛

- التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع بمبلغ 1.8 مليار دينار جزائري؛

- تعويض عديبي الدخل بمبلغ 9.3 مليار دينار جزائري.

بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي أنشئ جهاز جديد سنة 1994 وهو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بخصوص الأشخاص المسرحون لأسباب اقتصادية، حيث تدفّق المؤسسات لكل عامل مسح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 3 سنوات، ممّا البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، والجدول رقم (3-1) يوضح تطور نفقات الشبكة الاجتماعية

جدول رقم (3-1): تطور نفقات الشبكة الاجتماعية

الإقفال سنة 1993		إنجاز سنة 1992		
عدد المستخدمين متوسط شهري	المبلغ الإجمالي مليار دينار جزائري	عدد المستخدمين متوسط الثلاثي الرابع	المبلغ الإجمالي مليار دينار جزائري	
6450000	9.330	3530000	4.990	- تعويض عديبي الدخل
1150000	1.660	1430000	1.415	- التعويض التكميلي المعاشات و الربوع
1420000	5.308	5680000	6.940	- تعويض أصحاب الأجر الوحيد
6230000	16.298	6310000	13.345	- المجموع
9020000	4.480	1350000	3.4513	- منحة عائلية تكميلية
18040000	20.781	11990000	16.7963	المجموع

المصدر: حميدات محمود، دور السياسة الميزانية في التنمية، ص 245.

من جهة أخرى عرفت بعض المجالات الاجتماعية سياسة من التقشف التي فرضتها قيود برنامج التعديل الهيكلي أدت إلى تقليص دور الدولة في مجالات الصحة والتعليم والكن، والإحصائيات توضح انخفاض النفقات في هذه القطاعات بالذات نسبة للناتج الداخلي الخام، فانخفضت نفقات قطاع التربية والتكوين من 7.7% سنة 1993 إلى 4.6% سنة 1996 وقطاع الصحة من 1.7% إلى 1.5% لنفس الفترة ونفس الشيء بالذات نسبة لقطاع الـكن، وقد كانت هذه الإجراءات الخاطئة بالشبكة الاجتماعية جد مهمة وفي محلها وبمثابة احتواء الوضع المزري الذي عرفته القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع نسبة الفقر نظرا لرفع الدعم الـلعي وذي الـلري الـعمال بـبب تداعيات وأثار برنامج التعدي الهيكلي، لكن هذه التدابير لم تكن كافية نظرا لمبالغ المنذ الزهيدة التي كانت تمنذ للفتات المحتاجة.

2- تخفيض النفقات الموجهة لدعم الأسعار

إن عملية تحرير الأسعار تهدف إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج بحيث تصبب الأسعار الداخلية دالة في الأسعار الدولية، ولكن هذه الخطوة أثارت عيوباً اجتماعية تمثلت في تخلي الدولة عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وماله من آثار على مستوى استهلاك

الشرائح ذات الدخل المنخفض م المحدود، و لكن هذه الخطوة كانت ضرورية في سبيل ترشيد النفقات وتوجيه هذا الدعم إلى مستحقه والذي كان يشكل وزن ثقيل على ميزانية الدولة.

3- المجهود الانفاقي للدولة من أجل إصلاح المؤسسات العمومية

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية في أواخر الثمانينيات مشاكل عديدة تمثلت في زيادة مديونيتها وعرفت عجز في ميزانيتها لعدة سنوات، وما زاد من تعقيد وضعيتها هي تلك الإجراءات التي اتخذت فيما بعد كتحرير الأسعار وارتفاع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة الدينار وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادي، مما استلزم العمل على الشروع في إجراءات إصلاحية للتخفيف من الوضع الحالي.

-الإجراءات الإصلاحية المخففة من تفاقم عجز المؤسسات العمومية: تتمثل في الآتي:

- في سنة 1988 أدخلت مجموعة من الإصلاحات على المؤسسات العمومية من أجل تخليصها من العقبات التي تعيق سيرها، وذلك من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية والذي صدر بشأنه مرسوم 01-88 في 12/01/1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية وكان الهدف من هذا الإجراء منح استقلالية للمؤسسات من أجل الرفع من كفاءة ومردوديتها الاقتصادية والتقليل من الاعتماد على ميزانية الدولة؛

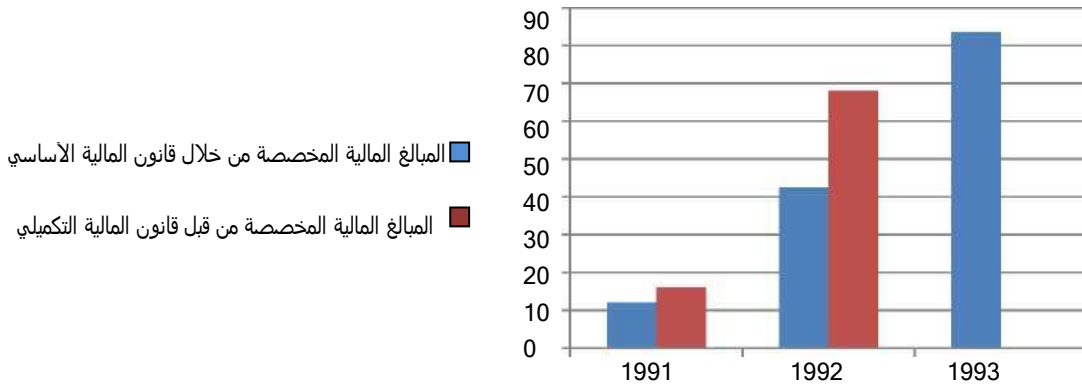
-في سنة 1991 لجأت السلطات الجزائرية إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وتتمثل عملية التطهير المالي في اتخاذ إجراءات مالية موجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكل مالي متوازن. وذلك من أجل جعلها تسير بصفة عادية. وقد دخلت هذه الإجراءات حيز التنفيذ في بداية نوفمبر 1991، حيث تم إنشاء حساب خاص 302-063 والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والذي خصص له مبالغ ضخمة لعملية التطهير ممولة من نفقات الميزانية العامة، كما يوضحه الجدول رقم (2-3).

الجدول رقم (2-3): المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات

العمومية

1993	1992	1991	
83.5	42.5	12	المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية الأساسي
-	68	16	المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية التكميلي
83.5	110.5	28	مجموع جزئي
		222	مجموع عام لثلاث سنوات

المصدر: محمد طويلب السياسة، الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير 1997، ص 110.



الشكل رقم (3-4): المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق رقم (3-4)

فالمتتبع لنفقات التجهيز يلاحظ زيادة في مرحلة التعديل الهيكلي ورغم الحصة الأولى لعملية التطهير المالي ما بين سنتي 1991 و 1993 إلا أنها لم كفي، لترتفع سنة 1994 إلى ما يقارب 317.7 مليار دينار جزائري ثم إلى 676 مليار دينار جزائري في سنة 1995. بالإضافة إلى النفقات الجبائية هي أخرى عرفت ارتفاعا كبيرا؛

- في أوت 1995 صدر الأمر المتعلق بالخصوصية والتي مست العديد من المؤسسات في قطاعات الفنادق والسياحة، التجارة والتوزيع والصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية والتحويلية، الصناعات الكيماوية؛

- في سنة 1996 اتخذت إجراءات فيما يخص المؤسسات التي عرفت نتيجة استغلال إيجابية، وذلك من خلال تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دينار جزائري في هذه السنة أو إعادة جدولة ديونها الخارجية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل، أما المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي تستهلك أكثر مما تنتج وعاجزة عن تسديد ديونها ودفع أجور عمالها، نجد أن مجموع 768 مؤسسة التي مستها الترتيبات الجديدة منها: . مؤسسات استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل ومن دعم قدمته الخزينة العمومية في 339 شكل جزء من مديونيتها؛

• 38 مؤسسة عالجتها البنوك؛

• 138 مؤسسة تدخلت الخزينة من أجل التخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي؛

• 193 مؤسسة لم تتم معالجتها لأنها تقدم نتيجة استغلال سلبية.

حيث ساهمت الخزينة العمومية بـ 60 مليار دينار جزائري و 100.3 مليار دينار جزائري من قبل البنوك.

- النتائج المتوصل إليها:

إن المتتبع للنتائج المترتبة عن كل هذه الإجراءات في سبيل إصلاح القطاع العام والمؤسسات العمومية بصفة خاصة من السقوط والتي تعتبر شريان الاقتصاد. فقد كانت المبالغ المخصصة للتطهير المالي ضخمة جدا، لكنها لم تستعمل بصفة رشيدة ولم تحقق الأهداف المنشودة، نظرا لكون المؤسسات العمومية لم ترقى إلى الكفاءة

المطلوبة ولم تخرج من المشاكل التي كانت تتخبط فيها قبل إجراءات التطهير المالي بحيث تواصل تسجيل العجز في خزينتها، ولو استغلت هذه الأموال بكفاءة وفعالية لتم بناء جهاز إنتاجي جيد.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

قامت الجزائر بوضع مخططات تنموية منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية بهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المسارات المقبولة وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية القائمة للبلاد.

ومن ذلك جاء مشروع الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة

2005-2009، ولقد جأت معظم هذه الخطط الاقتصادية مركزه على القطاعات ذات الأولوية كقطاع

المحروقات والقطاع الزراعي والقطاع السياحي والخدمي.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي

يتبر هذا البرنامج جدي مهم بهدف إلى إعطاء دفع جيد للاقتصاد، ويبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتعاج سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كينزي بهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تنفيذ الاستثمارات العمومية الكبرى، بتجربة التي مرت بها خلال فترة التثبيت الهيكلي، هو برنامج تم بثه بتأن أن تسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة ختمة المئوية ومستوى التضخم، وهذه النتائج لا يستهان بها وتبث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر، ويرجع هذا التمسك إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له جدي متبيرة تقارب 525 مليار دينار جزائري موزعة على 4 سنوات 2001-2004، خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية. وكانت هذه المخصصات المالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-3).

الجدول رقم (3-3): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	8.95	12.38	21.52	40	17.14

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

يتضح من الجدول رقم (3-3) أن أكبر مبلغ خصص من أجل دعم الأشغال الكبرى، حيث قدر المبلغ ب 210 مليار دينار جزائري، وكان المخصص المالي الأقل للإصلاحات الاقتصادية والذي قدر ب 47 مليار دينار جزائري.

ومن أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج ما يلي:

-تحسين أداء مستوى النمو؛

- القضاء على الفجوة والرفع من القدر الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين؛ ء تدعيم البنية التحتية؛

- تحسين وترقية منافسة المؤسسات؛

- محاربة البطالة.

2 برنامج دعم النمو الاقتصادي

لقد جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي ليكمل النقائص الناتجة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ يقدر ب 55 مليار دولار لإعادة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، وقد وجه في مخططه إلى التنمية الحلية والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والإستراتيجية مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ قدر 600 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لبرمجة إنجاز الطليق السيار شلق غرب، وقطاع السكن استفاد من 555 مليار دينار جزائري لإتمام برنامج المليون سكن، وقد استفاد أيضا قطاع النقل من مبلغ 700 مليار دينار جزائري من أجل عصفه، ويتضمن هذا البرنامج بـمج جزئية تمثلت في¹:

1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان؛ رصدت له 1908.5 مليار دج
2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية؛ رصدت له 150 مليار دج
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية؛ رصدت له 10.15 مليار دج
4. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها؛ رصدت له 4 مليار دج
5. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال. رصدت له 50 مليار دج

يتضح مما سبق أن القطاع الخاص ببرنامج تحسين ظروف معيشة السكان هو القطاع الذي حاز على أكبر مبلغ حيث قدر ب 1908.5 مليار دينار جزائري، تلاه برنامج تطوير المنشآت الأساسية، ثم برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، فبرنامج دعم التنمية الاقتصادية، وأخيرا برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

3- تقييم نتائج برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

- لقد أعطى برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ديناميكية جديدة للاقتصاد من خلال ارتفاع معدلات الاستثمار خلال هذه الفترة، وانخفاض معدلات التضخم وأصبحت في نطاق مقبول يتراوح بين 1 و 5.3% بين سنتي 2002 و 2007، وتدني مستويات البطالة التي انخفضت من 23% سنة 2003 إلى 7.17% سنة 2004، بعدما كانت 29% سنة 1999، حيث تم إنشاء 728500 منصب شغل من سنة 2001-2004، لتتخفض

¹ نشيئة صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار 2005

إلى أقل من 12% سنة 2008؛

- عرف الاقتصاد الجزائري نسب نمو جيدة خلال سنة 2003 والمقدرة بنحو 8.6%، المعدل الذي لم تصله الجزائر منذ عشرينيتين، متبوع بمعدل 2.5% في سنة 2004، و 3.5% سنة 2005 وهذه النتائج تشكل مؤشرا إيجابيا على المستوى العام، إلا أن هيكله الاقتصاد الوطني التي تعتمد على النفط والغاز تشكل انشغالا مستمر، باعتبار أن الاقتصاد في هذه الحالة هو عرضة ورهينة التغيرات والظروف الدولية المتحركة في سوق النفط، ورغم المبالغ الضخمة التي أنفقت لم يتغير هيكل الصادرات الذي مازال يعتمد على ما يفوق 95% من المحروقات، وفشل مجهودات ترقية الصادرات خارج المحروقات التي رغم أن حجم الاستثمارات خارج المحروقات بلغت 5.1 مليار دولار، إلا أنها تبقى بعيدة عن حجم المجهودات المبذولة؛

- تطور الاحتياطات من العملة الصعبة، والتي استعملت بصفة جيدة في تسديد المديونية الخارجية التي أرهقت الحكومات المتعاقبة، والتي انخفضت إلى 7.4 مليار دولار سنة 2006، من خلال مفاوضات التسديد المسبق التي قامت بها الجزائر مع 16 دولة من بين 19 دولة دائنة تشكل نادي باريس في 31 ماي 2006 وحددت تاريخ 30 نوفمبر كأقصى حد لتسوية الملف، وكان هذا الإجراء جد مهم بالنسبة للاقتصاد من خلال تخفيف عبئ تحمل الدين الخارجي .

وخلاصة القول أن هذين البرنامجين حققا عدة مكاسب لكن ليس بالقدر الكافي، باعتبار أن الجزائر لا تزال في تبعية اقتصادية خانقة، ويتعين على الدولة بذل المزيد من الجهود في التحلي بالاحترافية والمهنية في تسيير المبالغ المخصصة وفي سبيل ترجمة الموارد بصور رشيدة في القضاء على البطالة، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تعزيز النمو الاقتصادي. ولا تزال الدولة مصرة على انتهاج هذا النمط من البرامج الضخمة في سبيل مواصلة التنمية من خلال مصادقة مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010 على الخطة الخماسية المتضمنة للاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014 وحجمها 286 مليار دولار¹.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو (برنامج التنمية الخماسي الثاني) (2010-2014)

إن هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت وأول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وهذا الآخر يدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع الهيكلة التي لا تزال قيد الإنجاز².

¹ جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 14-10-2006، العدد 4833، ص 12.

² سيلا م حمزة ولد بزوي فاتح، فعاليات السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2002-2014، مذكرة ماستر 2012-2013 جامعة البويرة

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو ما يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.
- 1- أهداف البرنامج: إن أهم ما يهدف له برنامج توطيد النمو ما يلي¹:
 - دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
 - تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
 - دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
 - مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين والتزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية؛
 - دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
 - الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
 - تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
 - النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال؛
 - التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدتهما.

2- مضمون البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

إن المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي تقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (3-4) الموالي:

الجدول رقم (3-4) المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي

البرنامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	%
برنامج تحسين معدشة السكان	9903	45.42%
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52%
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05%

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر لفترة 2000-2010، العدد 12 ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، ص 255.

³ عماري عمار، مجدي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث مؤتمر دولي حول تقسيم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها جامعة سطيف 21 مارس 2013، ص 9

- يتضح من الجدول رقم (3-4) أن القطاعات التي استفادت من البرنامج الخماسي تمثلت في:
- قطاع برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان: استفادت من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج؛
 - قطاع برنامج تطوير الهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له ب 8400 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

-قطاع برنامج دعم التنمية الاقتصادية: استفاد ب 3500 مليار دينار جزائري ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي لهذا البرنامج يعكس رغبة الحكومة في مدى قدرتها ورغبتها في التحكم والعمل على إصلاح الإدارات المحلية بهدف ترشيد الإنفاق العام والعمل على استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للظاهرة المدروسة خلال الفترة 1990-2014.

1- صياغة النموذج القياسي:

صياغة النموذج القياسي هي أهم مراحل بناء النموذج، و قبل التعرف على مختلف رمز المتغيرات

المستعملة في الدراسة نقوم بعرض الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها و هو كالتالي:

$$PIB = f (DEP)$$

بغية دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي

يساعدنا في تقدير النموذج القياسي، و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراستها هي كالتالي:

$$PIB = b_0 + b_1DEP + m$$

المتغير التابع و يمثل الناتج المحلي الإجمالي: PIB

المتغير المستقل ويمثل النفقات العامة: DEP

معلمات النموذج: b_0, b_1

المتغير العشوائي: m

2- تقدير النموذج: بغية تقدير النموذج المعبر عن الظاهرة نستخدم طريقة المربعات الصغرى (MCO) و التي تعطي مقدرات خطية غير متحيزة.

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و النفقات العامة في برنامج

Eviews حصلنا على نتائج تقدير النموذج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3) تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 06/26/18 Time: 03:30
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	934.1839	303.2148	3.080931	0.0053
DEP	2.330859	0.091279	25.53553	0.0000
R-squared	0.965929	Mean dependent var		6660.053
Adjusted R-squared	0.964448	S.D. dependent var		5412.441
S.E. of regression	1020.532	Akaike info criterion		16.77065
Sum squared resid	23954171	Schwarz criterion		16.86816
Log likelihood	-207.6332	Hannan-Quinn criter.		16.79770
F-statistic	652.0631	Durbin-Watson stat		1.729316
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews 9

من الجدول رقم (1) يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي:

$$PIB = 934.1839 + 2.330859 DEP$$

$t_c : (3.0809) \quad (25.5355)$
 $db^{\wedge} : (303.2148) \quad (0.091279)$
 $R^2 = 0.96 \quad DW = 1.72 \quad R^{2-} = 0.96$
 $F_c = 652.0631 \quad N = 25 \quad prob = 0.005$

حيث:

R^2 : معامل التحديد

R^{2-} : معامل التحديد المصحح

F_c : تمثل إحصائية معامل فيشر للمعالم المقدره

DW : تمثل إحصائية دوربين واتسون

N : عدد المشاهدات

$Prob$: احتمال الخطأ

t_c : إحصائية ستودنت المحسوبة,

3- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج المقدر:

-التفسير الإحصائي:

اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لاجراء هذا الاختبار نستخدم إحصائية ستودنت و ذلك لتقييم تأثيرات المتغير المستقل على المتغير التابع و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج الجدول (6-3) معنوية كل معلمة في النموذج المقدر المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-3)

المقدرات	المعلمات	Tcal	Ttab	prob
الثابت	b_0^{\wedge}	0.9300	2.069	0.0053
DEP	b_1^{\wedge}	9.5665	2.069	0.0000

و لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة إحصائية ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% وفقا للفرضية التالية:

1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الفرضية

$$H_0 : b_1=0$$

$$H_1 : b_1 \neq 0$$

H_0 : النموذج ليس له معنوية كلية

H_1 : النموذج له معنوية كلية

نقوم بمقارنة (F) prob مع $\alpha = 0.05$ و من الجدول نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر تساوي 0.000 و منه فهي أقل من 0.05 إذن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج له معنوية كلية.

2- اختبار معنوية معالم النموذج:

نقوم بمقارنة قيمة prob لكل معلمة مع 0.05

المعلمة b_0 :

الفرضية

$$H_0 : b_0=0$$

$$H_1 : b_0 \neq 0$$

• H_0 : المعلمة ليس لها معنوية

• H_1 : المعلمة لها معنوية

Prob المعلمة b_0 يساوي 0.0053 وهي أقل من 0.05 معناه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

المعلمة b_1 :

$$H_0 : b_1=0$$

$$H_1 : b_1 \neq 0$$

الفرضية

- H_0 : المعلمة ليس لها معنوية
- H_1 : المعلمة لها معنوية
- Prob المعلمة b_1 يساوي 0.0000 و هي أقل من 0.05 معناه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

-التفسير الاقتصادي:

$R^2 = 0.96$ قيمة معامل التحديد تدل على أن نموذج الانحدار المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا حيث 96% من التغيرات التي تحدث في PIB هي ناتجة عن التأثير في المتغير المستقل، أما 4% تبقى لعوامل غير مشخصة (العشوائية).

-إشارة المعلمة (b_1) تدل على وجود علاقة طردية بين النفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس النمو الاقتصادي و هذه النتيجة تنطبق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث أنه إذا تغير DEP بوحدة واحدة فإن PIB يتغير ب 2.330859 وحدة.

خلاصة الفصل

حوصلة لما سبق يتضح أن النفقات العامة في الجزائر قد شهدت عدة تطورات وهذه التطورات كانت مقترنة بتطور الإصلاحات والسياسات المتبعة في الجزائر منذ 1990، فكان للدولة دورا بارزا في عملية الإنفاق وذلك بغية إشباع الحاجات العامة المحلية، ومع مرور الزمن أصبحت تزداد كما ونوعا، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة تعتبر من أهم وسائل والآليات لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة إذا ما تم ممارستها في إطار من الشفافية.

من خلال هذا الفصل و الدراسة التحليلية و القياسية ألقينا الضوء على موضوع أثر ترشيد النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر لتحقيق الأهداف المرجوة باعتبار ترشيد النفقات العامة وسيلة مهمة للخروج من معضلة قصور و شح مصادر التمويل من خلال التزام الفاعلية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، و تجنب الإسراف و ضرورة التقيد بتحقيق أهداف كل عملية إنفاق.

الخاتمة العامة

غدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر بديهي لا جدل فيه، غير أن النقاش في الوقت الراهن حول حجم هذا التدخل و المجالات يشغلها و مدى فعاليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و في مقدمتها النمو الاقتصادي الذي يعد مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية لمختلف البلدان، من هنا كان من الضروري تحديد جل العوامل المؤثرة فيه و من بينها الإنفاق العام شرط ترشيده لذا جاء هذا البحث كمحاولة لإبراز أثر ترشيد الإنفاق العام على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنتائج الإجمالي الخام PIB.

حيث تناولنا هذه الدراسة في ثلاث فصول تعرفنا على أهم المفاهيم النظرية للإنفاق العام و النمو الاقتصادي ، العلاقة بينهما، و الأثر الاقتصادي لترشيد النفقات العامة على النمو، لنعرج في الأخير للدراسة القياسية للظاهرة.

كما تم الوقوف على اختبار فرضيات هذه الدراسة ووصلنا إلى النتائج التالية"

- السياسة المالية في الجزائر معبر عنها بالإنفاق الحكومي فعالة نسبيا في التأثير على النمو الاقتصادي الجزائري و الذي يمكن إرجاعه إلى المخططات التنموية العديدة التي بادرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2014.

حيث أن الجزائر رصدت مبالغ ضخمة للرفع من مستوى النمو الاقتصادي لكن لم تصل إلى المستوى المطلوب و السبب في ذلك أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تعتمد على النهج التقليدي مما يحد من رشادتها و عدم تحقيقها الأهداف المرجوة.

في ضوء هذا أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات صريحة لدعم الاستثمارات المحلية المنتجة، و جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة و تحفيز النشاط الاقتصادي، إضافة إلى إعادة النظر في السياسة المالية المتبعة، التنوع من الإيرادات، و خلق مناصب شغل سواء في القطاع الحكومي أو القطاعات الأخرى، كما أوصت في الأخير بضرورة العمل على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي شرع فيها منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و ذلك كون الضرر و الاقتصادي السائدة في الجزائر الآن لا تسمح بتجاوب الجهاز الإنتاجي للزيادة في حجم النفقات العامة.

المراجع

المراجع

قائمة الكتب

- 1- الدكتور محمد شيخي- دروس و تمارين محلولة في الاقتصاد القياسي، النسخة الاولى 2010.
- 2- صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1999
- 3- علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس - مصر، 1995
- 4- حربي محمد موسى عريقات " مبادئ الاقتصاد : التحليل الكلي " ، دار وائل للنشر، طبعة أولى، 2006.
- 5- Arrous.J, « Les théories de la croissance », éditions du seuil, Paris, 1999.
- 6- السيد محمد أحمد السريتي، " مبادئ الاقتصاد الكلي "، مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 7- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، " التنمية الاقتصادية"، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000
- 9- ميشيل تواد رو، "التنمية الاقتصادية"، (ترجمة محمود حسن حسين و محمود حامد محمود)، دارالمريخلللنشر، الرياض، 2006،
- 10- إسماعيل عبد الرحمن- حربي محمد موسى عريقات، " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان، 1999.
- 11- محمد مدحت مصطفى- سهير عبد الظاهر أحمد، " النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999،
- 12- هوشيار معروف، " التحليل الاقتصادي الكلي"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- 13- عادل أحمد حشيش، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر،.
- 14- باسم احمد عامر، نظرية الانفاق العام في ضوء القرآن الكريم، الاردن، 2010، ص 25
- 15- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الاردن، دار النشر و التوزيع و الطباعة 2007 ص 134-141
- 16- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، الكويت، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، 1981، ص 47
- 17- محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الاسكندرية الدار الجامعية، 2006

الرسائل الجامعية

- 1- رفيق نزاري، "الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي: دراسة حالة تونس، الجزائر و المغرب"، رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد دولي جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
- 2- محمد طويبل السياسة، الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير 1997
- 3- سيلام حمزة ولد بزيو فاتح، فعاليات السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2002-2014، مذكرة ماستر 2012-2013 جامعة البويرة
- 4- ايمان بوعقاز، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة، 2011-2001، ص 4

المجلات

- 1- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر لفترة 2000-2010، العدد 12 ديسمبر 2012، جامعة بسكرة،
- 2- عماري عمار، محدي وليد، أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث مؤتمر دولي حول تقسيم أثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها جامعة سطيف 21 مارس 2013.
- 3- خالد المهايبي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، مصرن 2010، ص 95

مواقع الانترنت

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ
- 2- وزارة المالية WWW.FINANCES-ALGERIA.ORG
- 3- رئاسة الحكومة WWW.CG.GOUV.DZ

الملاحق

الملاحق

1- تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي و الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-

2014

الوحدة: مليار دينار جزائري		
السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	النفقات العامة DEP
1990	554.4	142.54
1991	862.132	239.63
1992	1074.70	308.724
1993	1189.72	390.484
1994	1487.40	461.895
1995	2004.99	589.085
1996	2570.00	724.609
1997	2780.20	845.196
1998	2830.49	875.739
1999	3248.20	1034.32
2000	4123.50	1178.12
2001	4227.10	1321.03
2002	4522.80	1550.65
2003	5252.30	1691.35
2004	6149.10	1891.77
2005	7562.00	2052.04
2006	8514.80	2454.39
2007	9366.60	3114.24
2008	11077.10	4190.66
2009	10006.80	4220.96
2010	12034.40	4439.85
2011	14481.00	5853.48
2012	16233.84	7245.47
2013	16789.08	6092.1
2014	17558.66	6698.2

المصدر: موقع قسم الإحصاء لصندوق النقد الدولي

2- تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	نسبة الزيادة
1990	142.400	-
1991	235.200	65.1
1992	308.700	31.2
1993	390.300	26.4
1994	461.800	18.3
1995	589.300	27.6
1996	724.600	22.9
1997	845.200	16.6
1998	876.200	03.6

المصدر: أحمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ص 149-150.

3- تطور النفقات العامة خلال الفترة 1999-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	نسبة الزيادة
1999	961.700	09.7
2000	1178.100	22.5
2001	1321.000	21.1
2002	1550.600	17.3
2003	1752.600	13.3
2004	1877.780	07.1
2005	1950.000	03.8
2006	2623.758	34.9
2007	3623.758	37.7
2008	4322.8617	19.3
2009	5191.4585	20

المصدر: أحمد نعيبي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات في الميزانية العامة - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ص 149-150.

الملحق 4- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات العامة	نسبة الزيادة
2010	4512.28	6.3
2011	5731.4	28.03
2012	7169.9	22.5
2013	6092.1	13.7
2014	6980.2	15.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2011-2012-2013-2014